

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مكتب شمال أفريقيا

الاجتماع الثالث والثلاثون للجنة الخبراء الحكومية الدولية
تونس العاصمة، 30 تشرين الأول/أكتوبر – 02 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

تقرير

الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية

الفهرس

1	أولاً- التّنظيم والمشاركة
1	ثانياً- افتتاح الاجتماع (البند 1 من جدول الأعمال)
7	ثالثاً- انتخاب أعضاء المكتب (البند 2 من جدول الأعمال)
7	رابعاً- إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل (البند 3 من جدول الأعمال)
7	خامساً- تطوّر الظروف الاقتصادية والاجتماعية بشمال أفريقيا: استعراض الموجز الإقليمي لشمال أفريقيا (البند 4 من جدول الأعمال)
10	سادساً- الجلسة الخاصة حول: "الاتفاق على إنشاء منطقة التبادل الحرّ القاريّة الأفريقيّة وأثره بالنسبة لشمال أفريقيا (البند 5 من جدول الأعمال)
11	سابعاً- المائدة المستديرة/اجتماع فريق الخبراء: "ثورة البيانات في شمال أفريقيا (البند 6 من جدول الأعمال)
12	ثامناً- التقرير المتعلّق بالأجندات الإقليمية والدولية ومبادرات أخرى خاصة بشمال أفريقيا (البند 7 من جدول الأعمال)
15	تاسعاً- التقرير المتعلّق بأنشطة المكتب خلال الفترة 2017-2018 وبرنامج العمل للعام 2019: مسائل نظاميّة (البند 8 من جدول الأعمال)
20	عاشراً- إصدار التقرير الأوّل حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالمنطقة المغاربيّة (البند 9 من جدول الأعمال)
21	حادي عشر- استعراض توصيات المائدة المستديرة/اجتماع مجموعة الخبراء والمصادقة عليها (البند 10 من جدول الأعمال)
21	ثاني عشر- استعراض واعتماد تقرير وتوصيات الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الخبراء (البند 11 في جدول الأعمال)
21	ثالث عشر- تاريخ ومكان انعقاد الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة الدولية للخبراء (البند 12 من جدول الأعمال)
22	رابع عشر- مسائل أخرى (البند 13 من جدول الأعمال)
22	خامس عشر- اختتام الاجتماع (البند 14 من جدول الأعمال)
24	الملحق الأول- توصيات الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية
27	الملحق الثاني- توصيات اجتماع الخبراء حول "ثورة البيانات في شمال أفريقيا"
30	الملحق الثالث- جدول الأعمال
31	الملحق الرابع- لائحة المشاركين
47	الملحق الخامس- رسالة شكر وامتنان

أولاً- التّنظيم والمُشاركة

1. تشرف حفل افتتاح الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الخبراء الحكوميّة الدوليّة بحضور معالي السيّد زياد العذاري وزير التّنمية والاستثمار والتّعاون الدوليّ، والسيّد الطيّب البكوش الأمين العامّ لاتّحاد المغرب العربيّ، والسيّد سمير ماجول رئيس الاتّحاد التّونسيّ للصّناعة والتّجارة والصّناعات التّقليديّة، وكذلك السيّد محمد حازم (المغرب) الرئيس المنتهية ولايته لمكتب لجنة الخبراء الحكوميّة الدوليّة (2017).

2. شهدت الجلسة الافتتاحيّة حضورًا واسعًا شمل على وجه الخصوص مُمثلي السّلك الدّبلوماسيّ المُتمدّدين بتونس وممثّلين عن اتّحاد المغرب العربيّ والمنظّمات الدوليّة والإقليميّة والجامعات ومُنظّمات الأعراف ووكالات التّنمية والمُؤسّسات الماليّة وهيئاتٍ تابعة لمنظومة الأمم المتّحدة، إلى جانب مُمثلي البُلدان السّبعة الأعضاء.

3. وترد القائمة المُفصّلة للحاضرين بالملحق الرابع من هذا التّقرير.

ثانيا- افتتاح الاجتماع (البند 1 من جدول الأعمال)

4. استهلّ حفل افتتاح الدّورة بمُتابعة رسالة بالفيديو وجهتها الأمانة التّنفيذيّة للجنة الاقتصاديّة لأفريقيا السيّدة فيرا سونغوي، عبّرت فيها عن امتنانها للسلطات التّونسيّة على احتضانها لهذا الاجتماع النّظامي الذي ينعقد لأول مرّة خارج المغرب. كما شدّدت على الأهميّة التي يكتسبها موضوع هذا العام الذي يتناول مسألة "ثورة البيانات في شمال أفريقيا: وضع البيانات في خدمة التّحوّل الهيكلي" وهو موضوع يشمل كذلك عناصر ومظاهر أخرى للتّنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة والبيئيّة الهادفة إلى تحقيق تكاملٍ واندماجٍ أكبر على مُستوى المنطقة شبه الإقليميّة وعلى صعيد القارة وذلك في أفق إنشاء وإقامة منطقة التّبادل الحرّ القاريّة الأفريقيّة.

5. في كلمته الافتتاحيّة، رحّب السيّد محمد حازم (المغرب) رئيس المكتب المنتهية ولايته بالمشاركين وشكر الحكومة التّونسيّة والاتّحاد التّونسيّ للصّناعة والتّجارة والصّناعات التّقليديّة على تكفلهما بتنظيم هذا الاجتماع بتونس وعبر عن امتنانه لأعضاء المكتب والأمانة على العمل المُنجز منذ انعقاد الاجتماع الثّاني والثلاثين للجنة الخبراء الحكوميّة الدوليّة.

6. وأعرب الرّئيس المنتهية ولايته عن غبطته للاختيار المُوفّق لموضوع هذه الدّورة الذي يُتيح الفرصة للبُلدان الأعضاء وللمُشاركين لمناقشة الأهميّة التي تكتسبها البيانات الإحصائيّة الدّقيقة وذات المصدقيّة والمُحيّنة بالنّسبة لقياس وتقييم التّنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة والبيئيّة في سياق التّنمية المستدامة في أفق 2030 وأجندة 2063 اللّذين أقرّهما الاتّحاد الأفريقيّ.

7. كما دعا المعاهد الوطنيّة للإحصاء ببلدان المنطقة لأن تُعزّز الهياكل وتدعم استقلاليتّها بما يُمكنها من إنتاج بياناتٍ إحصائيّة ذات مصداقيّة ومُحيّنة وبالتّالي قادرة على قياس وتقييم التّقدّم المُنجز في مُختلف الميادين وعلى توجيه القرارات التي تُتخذ في مجال سياسات التّنمية توجيهاً أنجع وأكثر فعاليّة.

8. وختم الرئيس المنتهية ولايته كلمته بتجديد شكره للجنة الاقتصادية لأفريقيا على ما بذلته من جهود في هذا الميدان وبالتعبير عن تهنئته وامتنانه لمنظمتي هذه الدورة من اجتماعات لجنة الخبراء الحكومية الدولية ولبقية البلدان الأعضاء على الثقة التي منحوها لبلاده. كما تمنى أن تُكَلَّل أعمال الاجتماع بالنجاح والتوفيق.

9. وإثر ذلك تناولت الكلمة السيدة ليليا هاشم نغاس مديرة مكتب شمال أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا التي حيت حضور الشخصيات لهذه الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية ورحبت بالمشاركين. وعبرت السيدة نغاس عن امتنانها للسلطات ولحكومة الجمهورية التونسية على العون والدعم اللذين بذلاهما لمكتب شمال أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا لتنظيم هذا الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية بتونس. كما توجهت بالشكر إلى رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية ولرئيس مكتب لجنة الخبراء الحكومية الدولية المنتهية ولايته ولجماعات رجال الأعمال وللشعب التونسي.

10. ثم شددت السيدة نغاس على أن هذا الاجتماع ينعقد في ظرفٍ عالميٍّ يتسم بتوتراتٍ تجاريةٍ تُعرقل النمو العالمي، كما ذكرت أنه - ولئن كانت المؤشرات الاقتصادية الكلية في تحسنٍ - فإنه يتعين على البلدان الأفريقية أن تُواصل إصلاح سياساتها النقدية والجبائية حتى تستطيع التقليل من هشاشتها وتعبئة المزيد من الإيرادات المحلية لتجني موارد ذاتية تُصرف في تمويل تنميتها.

11. وأفادت مديرة مكتب شمال أفريقيا في خصوص الأداء المنجز في 2017 ونتائجه أن منطقة شمال أفريقيا تحتل المرتبة الثانية بنسبة نموٍ قدرها 4,8% وهي بذلك تأتي بعد شرق أفريقيا التي بلغت نسبة نموها 5,3%. وفيما يهَم التنمية البشرية لفتت المديرية الانتباه إلى أن المنطقة قد حققت تقدماً لا ريب فيه على المستوى الاجتماعي بمفعول استثماراتٍ كبيرةٍ استفادت منها القطاعات الأساسية وبفضل النفاذ الواسع إلى التربية والصحة والخدمات الأساسية كالماء والكهرباء. غير أنها بيّنت أيضاً أن هذا الأداء الناجح وهذه النتائج الإيجابية تظلّ بالمقابل عُرضة للهشاشة بسبب مشكلتين كبيرتين هما : (أ) ارتفاع نسبة البطالة خصوصاً لدى الشباب والنساء حاملي الشهادات العليا ومردُّ ذلك أن منوال النمو في بلدان المنطقة لم يُفرز سوى نسبة محدودة من فرص العمل و(ب) ضعف التنوع الاقتصادي الذي يؤدي إلى الهشاشة في اقتصادات بلدان شمال أفريقيا، باعتبار أن هذه البلدان مازالت مُرتبنة بعوامل خارجية أهمها التقلبات المناخية شديدة التأثير على الموسم الفلاحي وتقلب أسعار الموارد الطبيعية.

12. ومن جهةٍ أخرى أكدت مديرة المكتب على أن الوضع في بلدان شمال أفريقيا والوضع في القارة الأفريقية بصفةٍ عامةٍ يستدعيان استنباط حلول جديدة تُمكن من مواجهة مشاكل تزداد تعقيداً. وهو ما دعا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى المبادرة بإجراء تعديل أو إعادة توجيه إستراتيجيٍّ لدورها وللمهمة الموكلة لها ولأنشطتها حتى تكون مُؤهلة أكثر للاستجابة للأولويات الجديدة للبلدان الأعضاء. وفي هذا السياق، أفادت السيدة ليليا هاشم نغاس الحضور أن الإطار الإستراتيجي الجديد 2018-2019 الذي

أصبح يتمفصل حول خمسة ميادين ذات أولوية (انظر النقطة التاسعة من التقرير حول المسائل النظامية) قد حظي بمصادقة المؤتمر الحادي والخمسين لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة الذي انعقد بأديس أبابا من 11 إلى 15 مايو/ماي 2018، علمًا أنه تم إقرار الميادين الخمسة المشار إليها على ضوء أجندة 2030 للأمم المتحدة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وأجندة 2063 التي أقرها الاتحاد الأفريقي. كما أعلنت المديرية في هذا السياق أنه سيتم إطلاق التقرير الأول حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالبلدان المغاربية خلال هذا الاجتماع الذي تعقده لجنة الخبراء الحكومية الدولية، داعية المشاركين إلى إثرائه بتعليقاتهم وإسهاماتهم.

13. ومن جهة أخرى، ذكرت المديرية المشاركين بأن الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية ستتناول بالدرس مواضيع ذات أهمية بالنسبة للقارة عامة وبالنسبة لشمال أفريقيا تحديدًا أبرزها :

- منطقة التبادل الحرة القارية الأفريقية التي تم التوقيع على الاتفاقية المنشئة لها في مارس 2018 من قبل 44 من بين رؤساء الدول ورؤساء الحكومات الأفارقة. علمًا أن هذه الاتفاقية لن تصبح سارية المفعول إلا بعد إيداع الوثيقة الثانية والعشرين الخاصة بالمصادقة عليها لدى رئيس هيئة الاتحاد الأفريقية؛
- موضوع "التشغيل والمهارات والتنمية المتوازنة" الذي تم إقراره كميدان تخصص جديد لمكتب شمال أفريقيا في إطار التوجّه الإستراتيجي الجديد للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛
- متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي ستكون في صلب أنشطة المكتب والتي ستشمل كذلك مجالات أخرى منها استخدام القدرات الكامنة في الاقتصاد الأزرق لدفع النمو وحفز التشغيل وأيضًا إشكالية الهجرة.

14. كما ذكرت السيدة ليليا هاشم نغاس أنّ الموضوع المحوري الرئيسي لهذه الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية يتعلق بثورة البيانات في شمال أفريقيا والهدف منه وضع البيانات الإحصائية في خدمة التحوّل الهيكلي. كما أكدت على الضرورة القصوى لتعزيز قدرات الأنظمة الإحصائية الوطنية سعيًا إلى تسريع أجندتي التنمية لـ 2030 و2063. وأوضحت المديرية أنّ الاجتماع سيتناول هذا الموضوع المحوري بالتحليل والنقاش المعمّق خلال الدورة وصولًا إلى الاتفاق على مقترحات وتوصيات من شأنها أن تستجيب لضرورات رفع التحديات الخاصة بتطوير الأنظمة الإحصائية. ومن ناحية أخرى، أفادت المديرية المشاركين أنه عملًا بما تقتضيه الصبغة النظامية للاجتماع سيعرض المكتب على المشاركين تقارير عدة تناول آخر التطوّرات التي شهدتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنطقة والتقدم المحرز في تنفيذ الأجندات الإقليمية والدولية وتقييم أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالإضافة إلى برنامج النشاط للعام 2019 وذلك طلبًا لاعتمادها من قبل البلدان الأعضاء. وشددت المديرية كذلك على أنّ التوصيات التي ستقرها اللجنة ستُمكن من توجيه أولويات المكتب وميادين نشاطه وأنها ستطرح

لاحقًا على مؤتمر الوزراء الأفارقة للمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بصفته الهيئة التداولية للجنة الاقتصادية لأفريقيا. علمًا أنّ هذا المؤتمر سينعقد هذه المرة بالمملكة المغربية في مارس 2019.

15. واختتمت المديرية كلمتها بالتعبير مُجددًا - باسم المشاركين وباسم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأصالةً عن نفسها - عن خالص امتنانها للحكومة وللشعب التونسيين على عنايتهم وحُسن اهتمامهم بأنشطة المكتب وعلى حفاوة استقبالهما للمُشاركين وتمنّت فائق النّجاح لأشغال الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الخبراء الحكوميّة الدوليّة.

16. وبدوره تناول الأمين العامّ لاتّحاد المغرب العربيّ الكلمة فعبر عن شكره لجميع الأطراف التي يسّرت انعقاد هذه الدّورة من اجتماعات لجنة الخبراء الحكوميّة الدوليّة بتونس. كما توجّه بعبارات التهنئة إلى مُديرة مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا ولكلّ أعضاء المكتب والعاملين فيه لما يُبدونه من حرصٍ وتفانٍ في مُواكبتهم للمنطقة ودعمهم لها في سعيها إلى تعزيز التكامل والاندماج وتحقيق الرّخاء الاقتصاديّ والازدهار الاجتماعيّ.

17. وشدّد الأمين العامّ على أنّ الاجتماع سينكبّ على موضوعٍ يندرج ضمن مواضيع السّاعة ألا وهو وضعيّة البيانات ودورها الأساسيّ في تحوّل المنطقة اقتصاديًا واجتماعيًا وخصوصًا في ما يهمّ تنفيذ مطامح وأهداف أجندتي 2030 و2063. كما عبّر عن سعادته بعلاقة التعاون المتميّزة التي تجمع بين الأمانة العامّة لاتّحاد المغرب العربيّ واللجنة الاقتصادية للأمم المتّحدة لأفريقيا.

18. وأثنى السيّد البكّوش على نباهة اختيار الموضوع المحوريّ لهذه الدّورة من اجتماعات لجنة الخبراء الحكوميّة الدوليّة مُؤكدًا أنّ اللّجنة بتحليلها لرهانات ثورة البيانات في شمال أفريقيا ستمكّن من تحديد الوسائل المُلائمة الكفيلة بدعم السياسات الاقتصادية والاجتماعيّة والمُساعدة على تحقيق أهداف التّنمية المُستدامة. وشدّد الأمين العامّ لاتّحاد المغرب العربيّ على أنّه لم يعد من الوارد اليوم أن نتغافل عن الدّور الكبير الذي تُؤمّنه البيانات الإحصائيّة عند إعداد وتقييم مُخطّطات التّنمية وقياس نجاحها وكذلك في عمليّة رسم سياسات التّنمية الوطنيّة والإقليميّة.

19. وأكّد الأمين العامّ على أنّ اتّحاد المغرب العربيّ - مثله في ذلك مثل غيره من المجموعات الاقتصادية الإقليميّة - يتبنّى بعزم مُختلف الأجنداث القاريّة والعالميّة ويتعهّد بالنّهوض بمحاور التّنمية الاقتصادية والسياسيّة المُتعدّدة مُدرّكًا أنّ هذا العمل لا يصحّ ولا يفلح دون الاعتماد على بياناتٍ مُوثوقٍ بها ومُحيّنة. ومن هذا المنظور تحرص الأمانة العامّة لاتّحاد المغرب العربيّ ومصلحتها الخاصّة بالإحصاء على لعب دور المُنسّق بالنّسبة للأنظمة الإحصائيّة الوطنيّة وتُسخر في ذلك جهدًا لا ينثني لتطوير مؤشّراتٍ إحصائيّة مُتناسقةٍ من أجل استخدامها على صعيد المنطقة.

20. وفي آخر كلمته، جدّد الأمين العامّ لاتّحاد المغرب العربيّ التزامه بدعم البلدان الأعضاء في ما يهمّ إرساء وتنفيذ مُختلف مُخطّطات العمل الهادفة إلى تقوية وتعزيز التكامل الإقليميّ والتّحوّل الهيكليّ للمنطقة. وتمنّى نجاحًا باهرًا لأشغال لجنة الخبراء الحكوميّة الدوليّة.

21. وتناول رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية الكلمة فعبّر عن فخره واعتزازه باحتضان مقرّ مؤسّسته أشغال الدّورة الثالثة والثلاثين لاجتماعات لجنة الخبراء الحكوميّة الدوليّة والمشاركين فيه جميعهم مُتمنّيًا لهم طيّب الإقامة في تونس. وبعد أن ذكر بتاريخ ومسيره الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية أشار السيّد ماجول إلى أنّ مؤسّسته عضو من أعضاء الرّباعي الذي أحرز على جائزة نوبل للسلام لسنة 2015 وأنها أقرّت وأعلنت سنة 2015 "سنة أفريقيا" سعيًا منها إلى تقوية التّعاون البيّن في أفريقيا، الأمر الذي يدلّ على التزام القطاع الخاصّ التونسيّ بأفريقيا موحّدة ومُتكاملة.

22. وشدّد السيّد ماجول على أنّ رجال ونساء الأعمال التونسيّين يعون أنّ التّنمية الاقتصاديّة للقارّة يجب أن تتمّ بواسطة الأفارقة ومن أجل الأفارقة وعن طريق المؤسّسة الأفريقيّة التي يتعيّن عليها أن تلعب في ذلك دورًا مُحرّكًا عن طريق تعزيز المبادلات التجاريّة ونقل التكنولوجيّات وتطوير الشّركات الهادفة إلى إنجاز المشاريع وأشغال البُنية التّحتيّة ذات الجودة، الأمر الذي من شأنه أن يُحفّز الاقتصاد القارّي ويُعزّز التّعاون جنوب-جنوب.

23. وشدّد السيّد ماجول على أنّ أفريقيا التي تستبطن موارد طبيعيّة وبشريّة هامة تمتلك طاقات كامنة كبيرة وقد حقّقت على مدى عشريّات عديدة نموًّا ملحوظًا، لكنّه لم يعد اليوم يجد تفسيره في قطاع تصدير الموادّ الأوليّة بل في تنامي الاستهلاك المحليّ بسبب ظهور طبقة وُسطى هامة. ويتعيّن هنا قياس وتقييم هذا التّموّ وكذلك التّطوّر المتصاعد للقارّة الأفريقيّة بنسق مُنظّم من قِبَل المنظومات الوطنيّة والإقليميّة المُعنتية بجمع وإدارة البيانات، بما يضمن رؤيةً أدقّ للاقتصادات الوطنيّة ومُؤسّسات ومُقاوالات القارّة.

24. أثنى رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية على المكتب الذي أحسن اختيار الموضوع المحوري لهذه الدّورة من اجتماعات لجنة الخبراء الحكوميّة الدوليّة. وأبرز أيضًا مظاهر التّقدّم الهامة التي حقّقها المنظومات الوطنيّة للإحصاء التابعة لهذه المنطقة في ما يتعلّق بتقييم ومُتابعة أهداف التّنمية المُستدامة وبالذات ما اتّصل منها بالمؤشّرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة. واعتبر المُتدخّل أنّ ما تحقّق هو إنجاز في حدّ ذاته ولئن مازالت هناك حاجةً لتطوير مؤشّرات أخرى حتى تتمّ تغطية ميادين ومجالاتٍ ما تزال خارج التّقييم والمُتابعة كمسائل البيئة والحوكمة.

25. كما ألحّ رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية على الأهميّة التي يكتسبها إنشاء منطقة التّبادل الحرّ القارّيّة الأفريقيّة باعتبارها تُمثّل إطارًا مُناسبًا وضروريًّا مُستقبل القارّة بوصفها تُعزّز التّكامل الاقتصاديّ وتطوير المبادلات البينيّة الداخليّة لأفريقيا. أضيف إلى ذلك أنّ الدور الذي من المُمكن أن تلعبه منطقة التّبادل الحرّ في دفع عجلة النّموّ في أفريقيا وتعزيز تجارتها الداخليّة قد يُسهم أيضًا في التّقليص من نسبة بطالة الشّباب عبر إحداث مواطن شُغل قابلة للاستدامة وفي الحدّ من الهجرة السريّة للشّباب أو هجرة الأدمغة التي تحرم أفريقيا من كفاءاتها ومواردها البشريّة.

26. وفي نفس السياق دعا السيد ماجول بلدان المنطقة شبه الإقليمية إلى مقاومة آفة التجارة الموازية والتّريب الذي ما انفكّ يتفاقم ويتّسع. واقترح على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تُعمق النّظر في هذا الموضوع وأن تُنجز دراساتٍ وبحوثًا عن هذه الآفة مُساهمةً منها في استقرار الحلول المُواتية الكفيلة بالحدّ من تفاقمها.

27. وضمن حديثه عن سلاسل القيمة للمناطق والأقاليم شدّد السيد ماجول على ضرورة تطويرها بوصفها عاملاً مُوجِّهاً للتّعاون والتّكامل الاقتصاديّ وغيرها حتى تُسهم بذلك في تعزيز وفورات الحجم على المستوى الإقليمي لتكون هامةً وذات معنى. كما لاحظ أنّ تجارة الخدمات ما بين الأقاليم تُمثّل قدرة كامنة لا يُستَهان بها لتحسين الإنتاجيّة. وهو ما يصحّ أيضًا على تصدير الخدمات الذي من شأنه أن يُحسّن جودة الخدمات العموميّة الصّالحة للسكّان.

28. وفي الختام، حيّ رئيس الاتحاد التونسي للصّناعة والتّجارة والصّناعات التقليديّة مكتب شمال أفريقيا التّابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا الذي ما فتئ يجدّ من أجل تعزيز أواصر التّعاون والتّكامل على صعيد المنطقة. وفي آخر كلمته، أكّد السيد ماجول مُجددًا التزام مجموعة الأعمال بتونس بدعم وتنمية الشّراكة البينيّة مع البلدان المغاربيّة ومع مُجمل البلدان الأفريقيّة.

29. وإذ تناول الكلمة، رحّب السيد زياد العذاري وزير التّنمية والاستثمار والتّعاون الدّوليّ بالمُشاركين في الدّورة الثّالثة والثلاثين لاجتماعات لجنة الخبراء الحكوميّة الدّوليّة مُتمنيًا لهم طيب المقام، وثمّن انعقاد الدّورة بتونس لأوّل مرّة مُتمنيًا أن تنسُج البلدان الأعضاء الأخرى على نفس المنوال. وبعدها أشاد الوزير بالاتّحاد التونسي للصّناعة والتّجارة والصّناعات التقليديّة لاستضافته هذه التّظاهرة الهامة وإثباته بذلك أنّ الشّراكة بين القطاع العامّ والقطاع الخاصّ تُمثّل وسيلةً فضلى لتعزيز التّعاون والتّكامل على مُستوى منطقة شمال أفريقيا.

30. وأثنى الوزير التونسيّ أيضًا على العمل الذي أنجزه مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وثمّن حُسن اختيار موضوع هذا الاجتماع "ثورة البيانات في شمال أفريقيا في خدمة التّحوّل الهيكليّ" حيث رأى فيه منصفّة من أعلى طراز للتّفكير المُشترك بخصوص موضوع هامّ ووازن في تقييم ومُتابعة الأداء والنتائج التي تحقّقت على الصّعيد الاجتماعيّ والاقتصاديّ في منطقة شمال أفريقيا.

31. ومن ناحيةٍ أخرى، شدّد الوزير على أنّه بسبب الانفجار والزّخم اللذين أصبحا سمةً أساسيّةً للبيانات، يشهد منوال حياتنا اليوم تحوّلًا حقيقيًا جعلنا ندخل وبقوّة في عصر الثّورة المعلوماتيّة والتّحوّل الرّقعيّ. وهنا يكمن التّحدّي الحقيقيّ من أجل إدارة وتنظيم كلّ هذه المُعطيات الضّخمة التي يتطلّب التّصرّف فيها إيجاد وسائل مُلائمة لجمع ومُعالجة ونشر المعلومات والبيانات الإحصائيّة ذات المصدقيّة والجودة الفعليّتين.

32. واستعرض الوزير التّجربة التونسيّة في هذا المجال فأوضح أنّ المنظومة الوطنيّة للإحصاء هي موضوع مشروع قانونٍ يهدف إلى تعزيزها وتمكينها من الوسائل المُناسبة سعيًا إلى ضمان إنتاج وتعميم أفضل

لبيانات تتسم بالمصداقية والدقة، من شأنها أن تُوجّه توجيهاً أصوب أصحاب القرار السياسي. كما ثمن الوزير إنشاء منطقة التبادل الحرّ القارية الأفريقية التي وقّعت بلاده عليها والمؤمل منها أن تُعطي دفعاً جديداً للتجارة البينية داخل أفريقيا وتحسّن بصفة معتبرة نسق الشراكة الاقتصادية مع بقية القارة.

33. وفي ختام مُداخلته، ثمن الوزير العمل الذي أنجزته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حتى تؤمّن برمجة انعقاد مثل هذا اللقاء صُلب أنشطتها كما حثّ المشاركين على تعميق التفكير والتّقدّم بمقترحات مُجدية وبناءة لتيسير الأمور على أصحاب القرار وإنارة سبيلهم. وختاماً استذكر الوزير المثل القائل "قد يكون المرء أسرع عندما يكون وحيداً لكنّه يمضي أبعد متى كان مع الجماعة".

ثالثاً- انتخاب أعضاء المكتب (البند 2 من جدول الأعمال)

34. بعد المشاورات التي أجراها رؤساء الوفود، انتخبت اللجنة بالإجماع المكتب الجديد على النحو التالي:

- الرئيس : تونس.

- نائب الرئيس : الجزائر.

- المُقرّر : مصر.

رابعاً- إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل (البند 3 من جدول الأعمال)

35. ضمّنت الرئيسة الجديدة لمكتب لجنة الخبراء الحكوميّة الدوليّة السيّدة كلثوم الحمزاوي كلمتها التّمهيدية تعبيرها عن الشكر للبلدان الأعضاء على الثقة التي منحوها لبلادها وجدّدت التّرحيب بالمشاركين جميعهم. كما أثنت على المكتب المنتهية ولايته وعلى مكتب شمال أفريقيا وثمّنت الجهود التي بذلوها خلال الفترة المنقضية.

36. وإثر هذه المداخلة اعتمدت اللجنة جدول الأعمال (ECA/SRO-NA/ICE/33/1) وبرنامج العمل (ECA/SRO-NA/ICE/33/1/Add.1) ويُراجع في ذلك الملحق الثالث لهذا التقرير.

خامساً- تطوّر الظروف الاقتصادية والاجتماعية بشمال أفريقيا: استعراض الموجز الإقليمي لشمال أفريقيا (البند 4 من جدول الأعمال)

37. عرضت الأمانة الاستنتاجات الرئيسيّة المُستخلصة من الوثيقة المُعنونة: "الموجز الإقليمي لشمال أفريقيا لسنة 2017 (ECA/SRO-NA/ICE/33/2)". ويتعرض هذا التقرير إلى التّطوّرات الأخيرة للمؤشرات الكليّة الاقتصادية والاجتماعية وللتحديات التي تُواجهها هذه المنطقة.

38. ويتمخّور "المُوجز الإقليمي" حول النقاط التالية :

- السّياق الاقتصاديّ العالميّ والإقليميّ،

- الأداء الاقتصاديّ لمنطقة شمال أفريقيا،

- التّمنية الاجتماعيّة بشمال أفريقيا،

- الاختلالات والتّوترات التي يعرفها الاقتصاد وانعكاساتها على تخصيص الموارد الإنتاجيّة بشمال أفريقيا.

39. شدّد التّقرير على أنّ النموّ الاقتصاديّ بشمال أفريقيا ما يزال هشّاً وغير مُستقرّ بسبب اعتماد اقتصادات هذه المنطقة على موارد أوليّة خامّ وغير مُحوّلة (الفلاحة والقطاع المنجمي). وبعد أن ارتفع بنسبة 2,9% في 2016، سجّل النّاتج المحليّ الإجماليّ الفعليّ لهذه المنطقة نموّاً قدره 4,8% في 2017، ومردّد هذا النّموّ ظروفّ مناخية أفضل شهدها المغرب (نموّ النّاتج المحليّ الإجماليّ بنسبة +4,1%، مُقابل نسبة نموّ قدرها 1,6% في 2016) وارتفاع هامّ في إنتاج النفط في ليبيا.

40. وما يزال التضخّم مُرتفعاً بشمال أفريقيا، حيث بلغ نسبة 15,9% في 2017، مُقابل 10,3% في 2016. ويعود هذا الارتفاع إلى الانخفاض الحاصل في سعر الصّرف (مصر والسّودان) والحدّ من التّعويضات والإعانات (مصر وليبيا).

41. كما يُؤثّر ضعف تنوّع اقتصادات شمال أفريقيا على هشاشة الماليّات العموميّة وأرصدة الحسابات الجارية. ومع عودة أسعار النّفط إلى الارتفاع، سجّلت المنطقة انخفاضاً في عجز ميزانيّاتها بلغ في 2017 ما نسبته -8,9% من النّاتج المحليّ الإجماليّ مُقابل -11,4% في 2016. أمّا العجز الحاليّ فقد مرّ من -10% من النّاتج المحليّ الإجماليّ في 2016 إلى -6,7% في 2017. واستفاد استفادةً كبيرةً من ارتفاع أسعار النّفط كلّ من الاقتصادين الجزائريّ (عجز قدره -6,7% مُقابل عجزٍ نسبته -16,6% في 2016) والليبيّ (فائض قدره 2,2% مُقابل عجزٍ نسبته -48,1% في 2016).

42. ولئن كانت الأوضاع تختلف من بلدٍ لآخر، فإنّ التّقدّم الحاصل على الصّعيد الاجتماعيّ بشمال أفريقيا لهو بيّن وثابت، حيث تحسّنت ظروف العيش بصفة ملحوظة وتراجع الفقر بدرجة محسوسة نتيجة استثمارات هامة استفادت منها قطاعات التّربية والصّحة والخدمات الأساسيّة مثل الماء والكهرباء والسّكن. وخلال الفترة المُمتدّة بين 2012 و2017، سجّلت البلدان التّالية أفضل النّتائج المُقاسة بمؤشّر التّمنية البشريّة: السّودان (20,29%) والمغرب (12,86%) وموريتانيا (11,35%). أمّا البلدان الأخرى وهي تونس ومصر وليبيا التي شهدت بداية من 2011 سلسلة من الاضطرابات، فلقد سجّلت فيها تباطؤاً في التّمنية البشريّة. وما تزال أبرز التّحديات التي تُواجهها المنطقة على الصّعيد الاجتماعيّ تتمثّل في ارتفاع نسبة البطالة لدى الشّباب والنّساء وفي الفُروق الاجتماعيّة والتّباينات بين الجهات في البلد الواحد.

43. كما سلّط التقرير الضّوء على أسباب ضعف نموّ إنتاجيّة العمل بهذه المنطقة مقارنةً ببلدان أخرى نامية أو صاعدة. ويلاحظ في هذا الصّدّد أنّ الاختلالات القائمة في الاقتصاد والرّاجعة إلى شوائب السّوق أو المتأتية من تدخّل مؤسساتٍ ما تزال غير ناجعة هي التي تتسبّب في سوء تخصيص الموارد على حساب المؤسسات الأكثر إنتاجيّة.

44. ويُشدّد التقرير على أنّ تعزيز قدرات الدّولة يجب ألا يقتصر فقط على إقرار حوافز تُخصّص بها بعض القطاعات أو حتّى بعض المؤسسات دون سواها. ومُبرّر ذلك أنّه يعسر عادةً تعديل السياسات الصناعيّة بعد أن تكون قد دخلت طور التنفيذ. ويمكن أن ينجم عن هذه الاستحالة إرساء سياساتٍ - لن كانت حسنة النّوايا وذات تأثيراتٍ إيجابيةٍ على المدى القصير والمتوسّط - فهي ستؤول إلى نتائج وخيمةٍ على المدى البعيد فيما يخصّ الإنتاج والإنتاجيّة على المستوى الإجماليّ. وسوف تنجرّ عن السياسات الصناعيّة حينها اختلالات ذات طبيعةٍ خاصّةٍ قد تُؤثّر بصفةٍ متفاوتةٍ على الوحدات الأفضل إنتاجًا وتُحدث عودةً مشهودةً إلى النّموّ. لكنّ هذا النّموّ سيكون وقتيًّا ومتبوعًا بالفشل. وعليه، لعلّه من الأنسب بدل الانخراط ببساطةٍ في سياسةٍ صناعيّةٍ نشطة، أن تُركّز السّلطات العموميّة اهتمامها بالكامل على تطوير مؤسساتٍ صلبةٍ وإدارةٍ ناجعة وأن تُعزّز حماية حقوق الملكية وتضع منظومة إجراءات وتراتبيةٍ مُلائمة، إلى جانب توفير بنية تحتيةٍ من المؤسسات العموميّة كفيلةٍ بإسناد عملية تنمية القطاع الخاصّ.

45. وفي نهاية العرض، عبّرت اللّجنة عن شكرها وتقديرها للأمانة على جودّة وثراء ما قدّم وعلى حُسن اختيار الموضوع المحوريّ. ومن ناحيةٍ أخرى، لاحظت اللّجنة غياب أيّة مُعطياتٍ تُسلّط الضّوء على الوضع والمستوى الحاليّين للتجارة داخل الإقليم ولفتت الانتباه إلى ضرورة مُواكبة التّقدّم الحاصل على صعيد النّموّ الاقتصاديّ مع المكاسب الاجتماعيّة المُتجذّرة وكذلك ضرورة الحُصول على بياناتٍ أكثر دقّة متى تعلّق الأمر بصياغة سياساتٍ عموميّةٍ أكثر مُلاءمةً.

46. وفي هذا الصّدّد لاحظ المبعوث المصريّ أهميّة تطابق الفترات التي تُقاس بموجها مُختلف المؤشّرات الاقتصاديّة الكبرى مع سنة الميزانيّة، كما لاحظت اللّجنة أنّ التكلفة البيئيّة للنّموّ لم يتمّ أخذها بعين الاعتبار في احتساب النّموّ الاقتصاديّ، وهذا أمرٌ من شأنه ألا يسمح بقياس سليم ذلك أنّ تحليل النّموّ يتطلّب فعلاً الأخذ بعين الاعتبار مسألة تأثير النّموّ على الموارد حيث تُوجد فعلاً عمليّات نموّ مُفقّرة تستهلك كثيرًا من الموارد غير المُتجدّدة. وبُخصوص مشاكل العجز في الميزانيّة، لاحظت اللّجنة أنّ العجز المُترتّب عن المجهود الاستثماريّ لا يجب أن يُنظر إليه على أنّه مُشكلٌ في حدّ ذاته باعتبار أنّه خدم بصفةٍ غير مُباشرة الزيادة في الإنتاجيّة. وبيّنت اللّجنة من جهةٍ أخرى أنّ تحليل الإنتاجيّة يجب أن يتمّ تناوُله وفقًا لمُقاربة قطاعيّةٍ مُضيفةٍ أنّ نموّ الإنتاجيّة ينبغي أيضًا على البحث والتنمية والاستثمار في رأس المال البشريّ. كما شرحت اللّجنة كيف أنّ التّناسب بين التدريب والحاجات القطاعيّة يُمثّل هو أيضًا عُنصرًا هامًا من عناصر النّموّ الاقتصاديّ الذي يتعيّن مُراعاته. وإضافة إلى ذلك، أفاد مُمثّل السّودان اللّجنة أنّ العقوبات الاقتصاديّة تُشكّل مُعطلاً كبيرًا يُعرقّل تحقيق أهداف التنمية المُستدامة. وناشد هذا الأخير

المجموعة الدّوليّة لكي تُساعد بلاده في الجُهود التي تبذلها لتحقيق أهداف التّمنية المُستدامة رغمًا عن تأثيرات هذه العُقوبات.

47. سجّلت الأمانة الملاحظة التي تقدّمت بها اللّجنة المتعلّقة بوجوب إعطاء مكتب شمال أفريقيا مزيدًا من الاهتمام لموضوع التّجارة الدّاخلية للإقليم عند إعداد وثيقة "موجز منطقة شمال أفريقيا"، وكذلك لمسألة التّكامل الإقليميّ إلى جانب ضرورة تحليل مُختلف مسارات التّمنية التي سلكتها بلدان المنطقة.

48. وفي ختام الحوارات والنّقاشات، تبنت اللّجنة توصيات الأمانة المُجمّعة بالمُلحق الأول لهذا التقرير.

سادسا- الجلسة الخاصّة حول: "الاتّفاق على إنشاء منطقة التّبادل الحرّ القاريّة الأفريقيّة وأثره بالنّسبة لشمال أفريقيا (البند 5 من جدول الأعمال)

49. تمثّل الهدف الرّئيسيّ لهذه الدّورة في الإسهام في تحسين المعارف لدى البلدان الأعضاء المتعلّقة بمشروع الاندماج القاريّ، وذلك بتوفير فضاءٍ سانحٍ للحوار والتّبادل بينها وبمشاركة الخبراء.

50. وشهدت هذه الجلسة مُشاركة خبيرٍ من المركز الأفريقيّ للسياسات التّجارية (CAPC) التّابع للّجنة الاقتصاديّة لأفريقيا وكذلك مُشاركة مُمثلة برنامج التّكامل الإقليميّ لمكتب شمال أفريقيا التّابع للبنك الأفريقيّ للتّمنية. قدّم عرض المركز الأفريقيّ للسياسات التّجاريّة لمحّة عن مدى تقدّم عمليّة التّوقيع والمُصادقة على الاتّفاقيّة والتّحديات التي تُواجهها البلدان الأعضاء في مُروها إلى المراحل المُتبقّيّة من المُفاوضات وخصوصًا منها تلك المتعلّقة بإعداد المرحلة الثّانية من الاتّفاقيّة. كما عرض إلى آثار وانعكاسات تنفيذ منطقة التّبادل الحرّ على المُستوى القاريّ وعلى صعيد بلدان شمال أفريقيا. ومن ناحيتها، ركّزت مُمثلة البنك الأفريقيّ للتّمنية في عرضها على إستراتيجيّة المُؤسسة الأفريقيّة لدعم سيرورة التّكامل الإقليميّ القاريّ.

51. حيّ مُمثلا السّودان وموريتانيا الجُهود المبذولة من قبل اللّجنة الاقتصاديّة لأفريقيا لدعم السيرورة القاريّة وأظهر عددًا من التّحديات الهامّة التي يتعيّن على البلدان مُواجهتها كي ينجح هذا المشروع الطّموح. ولعلّ أبرز هذه التّحديات تتمثّل في تطوير البُنيات التّحتيّة وإرساء ترتيب وإجراءات تُيسّر التّجارة وتوفّر التّمويلات المُناسبة للّهوض بها. كما شدّدت اللّجنة على الأهميّة التي يكتسبها وضع آليات تعويض الخسائر التي قد تنجرّ عن تقلّص الإيرادات أو المقايض الديوانية لضمان استفادة جميع البلدان بشكلٍ عادلٍ ومُنصفٍ من سيرورة التّكامل القاريّ. وأخيرًا وفي سياق مُتّصل بالموضوع المُختار لهذه الدّورة لاجتماع لجنة الخبراء الحُكوميّة الدّوليّة، شدّدت اللّجنة على ضرورة توفّر بياناتٍ مُحيّنةٍ ومُنظمةٍ كشرطٍ أساسيٍّ لإنجاح منطقة التّبادل الحرّ القاريّة الأفريقيّة.

سابعا- المائدة المُستديرة/اجتماع فريق الخبراء: "ثورة البيانات في شمال أفريقيا: وضع البيانات في خدمة التحوّل الهيكلي" (البند 6 من جدول الأعمال)

52. تولّت السيّدة ليليا هاشم نغّاس مُديرة المكتب شبه الإقليميّ لشمال أفريقيا التّابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا افتتاح هذا الاجتماع، فيما أمّنت تنشيطه السيّدة كلثوم الحمزاوي المُديرة بوزارة التّربية والاستثمار والتّعاون الدّولي بتونس.

53. وفي كلمتها الافتتاحيّة، ذكّرت السيّدة ليليا هاشم نغّاس أنّ الدّول الأعضاء ومنظومة الأمم المتّحدة كانت قد أقرّت خلال المرحلة السّابقة لاعتماد أجندة 2030 الأهميّة القصوى التي تكتسبها البيانات وضرورة تقوية قدرة المنظومات الإحصائيّة على إنتاج بياناتٍ موثوقٍ بها تُستخدم لتقييم تنفيذ أغراض وأهداف التّربية المُستدامة. وفي هذا الصّدّد وبالنّظر لارتفاع طلب البلدان الأفريقيّة على الدّعم في مجال الإحصائيّات والبيانات تولّى الأمين العامّ للأمم المتّحدة - بنيّة استثارة التّفكير ومُقترحات الحلول العمليّة - إنشاء فريق امتياز. ولقد أصدر هذا الفريق مُؤخراً تقريراً أبرز أهميّة إرساء شراكةٍ جديدةٍ بين الحكومات والشّركاء في التّربية والمُجتمع المدنيّ تُتيح تثوير البيانات والإحصاءات.

54. ولا بُدّ من التّأكيد هنا على أهميّة تحدّيين اثنين آخرين تُواجههما البلدان التّامية هما : تزايد الطّلب على البيانات المُفكّكة والحاجة إلى إطار وطنيٍّ للمؤشّرات يُستخدم لتغذية وتقييم عمليّة إنجاز تحقيق أهداف التّربية المُستدامة. وفي هذا الصّدّد، لاحظت السيّدة ليليا هاشم نغّاس مُستأنسة في ذلك بدراساتٍ وتقارير نُشرت حديثاً من قِبل مُؤسّساتٍ دوليّة وإقليميّة أنّنا نشهد اليوم تنامياً مُتصاعداً للوعي بالصّبغة الجوهريّة لاستخدام ثورة البيانات في تسريع التّربية المُستدامة للقرّة.

55. علماً أنّ اللّجنة الاقتصادية لأفريقيا قد أسهمت في هذا الجُهد البحثيّ حول ثورة البيانات، أصدرت هذه الأخيرة حديثاً تقريراً ضمّ عدداً من دراسات الحالة درست بعمق المنظومات البيئيّة الوطنيّة في عشر بلدانٍ إفريقيّة لا تُعدّ من بينها أيّ بلدٍ من بلدان شمال أفريقيا. وبناء على ما سبق، شدّدت السيّدة ليليا هاشم نغّاس على أنّ اجتماع فريق الخبراء اليوم حول موضوع "ثورة البيانات في شمال أفريقيا: وضع البيانات في خدمة التحوّل الهيكلي" إنّما يُمثّل فرصة مُميّزة لتناول هذه المسألة على صعيد بلدان المنطقة.

56. تناول اجتماع الخبراء بالدّرس النّظام البيئيّ للبيانات في أفق الثورة المعلوماتيّة التي يتعيّن أن تقوم بالاعتماد على نوعيّة جيّدة من الإحصائيّات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة تستجيب لمتطلبات التحوّل الاقتصاديّ وتحقيق أجندات التّربية لـ 2030 و2063 في شمال أفريقيا. وأتاح هذا التّناول الضّافي تشخيص المشاكل التي تُواجهها البلدان واقترح خطط عملٍ قابلة للتّطبيق في سياق منطقة شمال أفريقيا. وبذلك، مثّل الاجتماع فرصة سانحة لمناقشة الإجراءات الملموسة التي من شأنها أن تدعم المُتدخّلين ضمن سلسلة إنتاج البيانات والمُعطيات بشمال أفريقيا الذين يتكفّلون بتلبية الطلب الجديد المُتعلّق بأهداف التّربية المُستدامة وبأجندة 2063.

57. وعدا الجلسة الافتتاحية، انعقدت خمس جلسات عامة نظرت في المسائل التالية:

- (أ) المعطيات أو البيانات الكلية والتحول الهيكلي في أفريقيا ؛
 - (ب) الدروس المستخلصة من مشروع استخدام التكنولوجيات المتنقلة في إنتاج واستغلال البيانات الإحصائية في برنامجين نموذجيين بشمال أفريقيا ؛
 - (ج) نتائج تقرير دراسات خاصة بالمنطقة شبه الإقليمية ؛
 - (د) إحصائيات التشغيل بشمال أفريقيا : الممارسات الجيدة والتحديات والآفاق ؛
 - (هـ) الاستنتاجات الرئيسية والمصادقة على التوصيات واعتمادها.
- وشهدت النقاشات التي تلت مختلف الجلسات على جودة العروض وعلى ثراء المقترحات المتعلقة بالسياسات العمومية التي طرحها الخبراء المدعوون وممثلو الحكومات على حدٍ سواء.
58. وإثر النقاشات وتوقيعاً لها، تبنت اللجنة التوصيات المقترحة من قبل الأمانة وعززتها بتوصيات إضافية تم تدوينها ضمن ملحق تقرير المائدة المستديرة (الملحق الثاني).
- ثامنا- التقرير المتعلق بالأجندات الإقليمية والدولية ومبادرات أخرى خاصة بشمال أفريقيا (البند 7 من جدول الأعمال)**

59. ذكرت الأمانة بالغاية المرجوة من إعداد التقرير المتعلق بتنفيذ الأجندات الإقليمية والدولية للتنمية والمبادرات الخاصة بشمال أفريقيا (ECA/SRO-NA/ICE/33/3) ألا وهي مُصاحبة الدول ومساعدتها في عملية رصد ومتابعة التقدم الحاصل من منظور الالتزامات الدولية والإقليمية، والتأكد من أن أولويات هذه المنطقة ستؤخذ في الاعتبار في عملية التفاوض على الصّعيدين الدولي والإقليمي.

60. تناولت المداخلة بالعرض نتائج مختلف المنتديات المنعقدة خلال 2018 وذات الصلة بمتابعة أجندة 2030 على صعيد شبه الإقليم وعلى الصّعيدين القاري والعالمي. كما تطرقت إلى القضايا التي سيناقشها مؤتمر الأطراف القادم (24COP) الخاص بالمناخ والمبادرات الخاصة المتعلقة باعتماد الميثاق الدولي حول الهجرة (كانون الأول/ديسمبر 2018) والمعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة التبادل الحرّ القارية الأفريقية (ZLECAf) التي تمّ إمضاؤها في مارس 2018.

61. كان هدف الاجتماع شبه الإقليمي حول أهداف التنمية المستدامة الذي ضمّ بلدان المنطقة ونظمه المكتب هو تقديم ومناقشة التقرير المتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالبلدان المغربية. كما تناول الاجتماع بالدّرس موضوعين على قدر كبير من الأهمية هما موضوع التشغيل وموضوع الأمن الغذائي. وشدّد الاجتماع على ضرورة تحسين تملُّك أو استيعاب أجندتي 2030 و2063 وإدماجهما ضمن السياسات العمومية. كما أبرز الاحتياجات القائمة في مجال بناء القدرات الإحصائية الوطنية. وأوصى المشاركون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن تُعدّ مُوجزًا للمنطقة على قاعدة جملة مؤشرات يُتَّفَق عليها

مُسبَقًا وبأن تُنظَّم ورشة تدريبٍ خاصةٍ بالمنطقة تُشارك فيها معاهد الإحصاء الوطنية وتعنى بالمؤشرات ومناهج الاحتمساب.

62. يسرُّ المنتدى الإقليميَّ الأفريقيَّ حول التنمية المُستدامة الذي تُنظَّمه اللّجنة الاقتصادية لأفريقيا سنويًّا تبادل البلدان لتجارب تهم إعداد التقارير الوطنية الطّوعية. وضمن فعاليات هذا المنتدى، قدّمت اللّجنة الاقتصادية لأفريقيا أبرز نتائج تقرير 2018 حول التنمية المُستدامة بالقارة، علمًا أنّ التقرير حول التنمية المُستدامة بأفريقيا هو وثيقةٌ مشتركةٌ تصدر سنويًّا عن اللّجنة الاقتصادية لأفريقيا والمفوضيّة الأفريقيّة للتنمية والبنك الأفريقي للتنمية وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي. ولقد تمّ عرض أهمّ رسائل المنتدى الإقليميَّ الأفريقيَّ حول التنمية المُستدامة على المنتدى السّياسي رفيع المستوى خلال أشغال المائدة المُستديرة الإقليميّة (www.uneca.org/arfsd2018). وستُعقد الدّورة القادمة للمنتدى الإقليميَّ الأفريقيَّ حول التنمية المُستدامة بالمغرب خلال سنة 2019.

63. تناول المنتدى السّياسي رفيع المستوى لسنة 2018 موضوع "التّحوّل إلى مجتمعات مُستدامة مُقاومة" وذلك في علاقة وطيدة بأهداف التنمية المُستدامة 6 و7 و11 و12 و15 و17. ولقد أبرز تقرير الأمم المتّحدة لسنة 2018 حول التنمية المُستدامة أوجه التّقدّم الحاصل في مجالات الطّاقات المتّجددة ومكافحة إهلاك الغابات والتّربية والصّحة والصّناعات المعملية. وبالمقابل، سلّط التقرير الضّوء على عددٍ هامّ من التّحدّيات، منها بالخصوص استمرار تواجد جيوب الفقر في المناطق الريفية، واشتداد انعدام الأمن الغذائي، ومحدودية النّفاذ إلى الماء والصرف الصحي والكهرباء، واستمرار أوجه التمييز ضد المرأة، والهشاشة النّاجمة عن التغيّرات المناخية، واستفحال فقدان عناصر التنوّع البيولوجي، وتفاقم الصّراعات، وتدقّقات الهجرة، والتّعاون جنوب-جنوب. ونظر المنتدى السّياسي رفيع المستوى في تقارير وطنية طوعية بلغ عددها 46 تقريرًا. ويتسّنى الاطّلاع على ملخصاتٍ لأهمّ الرّسائل المُنبثقة عن هذه التقارير بالرجوع إلى العنوان التّالي: <https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf/2018>

ومما يستدعي التنويه به أنّ المنتدى السّياسي رفيع المستوى لسنة 2019 سيكون تحت إشراف الجمعية العامّة للأمم المتّحدة.

64. انعقد مُنتدى الأمم المتّحدة العالميّ الثّاني للبيانات بدبي في أكتوبر 2018، علمًا أنّ هذا المنتدى قد أُحدث من قِبَل هيئة الإحصاء التابعة للأمم المتّحدة بغاية تعزيز القدرات والمهارات وتعبئة الموارد بما يتلاءم مع تطوير البيانات. وتلتقي بالمنتدى مُختلف الجماعات المُنتجة للبيانات والجماعات المُستخدمة لها. وقد تولّى مُنتدى البيانات هذا تشخيص وضع البيانات كما تدارس المسائل التّالية: المقاربات الجديدة لتعزيز القدرات والابتكارات وأوجه التّكامل صلب الأنظمة البيئية للبيانات وقراءة البيانات وإرساء الثّقة في وُثوق البيانات حتى نضمن أنّه لم يُنسَ أحد. واعتمدت أشغال المنتدى فيما يتعلّق بمجال بناء القدرات على مُخطّط العمل العالميّ المُسمّى "مُخطّط عمل مدينة الكاب العالمي"، وهو مُخطّط قُدِّم خلال المنتدى الأوّل وصادقت عليه اللّجنة الإحصائية للأمم المتّحدة (آذار/مارس 2017) والجمعية العامّة للأمم المتّحدة

(أيلول/سبتمبر 2017). وتتعلّق الحاجيات الأكثر إلحاحًا بتحسين استخدام البيانات الإدارية والإحصائيات ذات الصلة بالفقر والبيئة والحالة المدنية والنوع وحقوق الإنسان.

65. وسينعقد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (24COP) ببولونيا في كانون الأول/ديسمبر 2018 في ظروف مناخية تتسم بارتفاع الحرارة واشتدادها خلال السنوات الثلاث الماضية (2015 و 2016 و 2017). وستمثل أهمّ رهانات المؤتمر في: المصادقة على قواعد وإجراءات تهمّ تنفيذ اتفاقية باريس، وتقييم نتائج الجهود المبذولة للحدّ من انبعاث الغازات الدفيئة المتسببة في الاحتباس الحراري والالتزام ببذل جهود إضافية للغرض، واعتماد ضبط توافقي لتمويل المناخ، ودعم جهود المناصرة من أجل الترفيع في التمويلات المخصّصة للتكيف مع الوضع المناخي، وإتاحة حوار بين الخبراء حول الخسائر والأضرار. ومعلوم أنّه في 2019 ستُنظّم قمة المناخ برعاية الأمين العام للأمم المتحدة بغاية تعزيز المطامح الواردة في اتفاقية باريس.

66. يُعتبر إنشاء منطقة التبادل الحرّ القارية الأفريقية مشروعًا رائدًا ورئيسيًا أرساه الاتحاد الأفريقي. ولقد وقّع عليه حتى اليوم 44 بلدًا (كيغالي، آذار/مارس 2018). وتهدف الاتفاقية المتعلقة بهذا المشروع إلى إزالة الحواجز الجمركية وإحداث سوق موحّدة بغاية تحقيق تكامل اقتصادي وتجاري أفضل على مستوى القارة. وستنطلق المفاوضات المتعلقة بالمرحلة الثانية من إرساء هذا المشروع خلال 2019 حيث ستركّز أساسًا على الأحكام والترتيبات ذات الصلة بالاستثمارات والمنافسة وحقوق الملكية الفكرية. ويوصي الاتحاد الأفريقي بأن تتولّى البلدان وضع استراتيجية خاصة بتنفيذ اتفاقية تكون مرفقة بأحكام وترتيبات مؤسسية تُرصد لتحقيق الفائدة القصوى من هذه الاتفاقية.

67. سيتمّ اعتماد الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية من قبل المؤتمر الدولي الحكومي للجمعية العامة للأمم المتحدة (مراكش، 10 و 11 كانون الأول/ديسمبر 2018). ويهدف هذا الميثاق إلى اعتماد مقارنة منهجية مشتركة وتعزيز التنسيق فيما يخصّ القضايا المتعدّدة الأبعاد التي تطرّحها الهجرة على المستوى العالمي. وضمن إطار الإعداد لهذا الحدث، نظّمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مشاورات على المستوى الإقليمي وعلى صعيد مناطق الإقليم. كما قدّمت الدّعم للمجموعة الأفريقية على امتداد عملية التفاوض بين الحكومات التي أفضت إلى وضع المشروع النهائي للميثاق.

68. وأبرزت النقاشات الأهمية التي يكتسبها بالنسبة لبلدان شمال أفريقيا تعزيز التفكير بشأن المسائل المتصلة بتغيّر المناخ والهجرة والتكامل الإقليمي والتعاون جنوب-جنوب. وضمن إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تمّ اعتبار وضع الأهداف في سياقها الخاص والخصوصي والتنسيق المؤسسي ومشاركة جميع الفاعلين شرطًا أساسيًا. وتمّ التأكيد على أنّ تجارب البلدان في هذا المجال بالذات يمكن أن يتمّ تبادلها وتقاسمها ضمن إطار التعاون جنوب-جنوب.

69. من المهمّ بالنسبة للبلدان شمال أفريقيا أن تستعدّ استعدادًا مُحكمًا لتكون قادرةً على نقل وعرض أولويات المنطقة شبه الإقليمية في مجال التنمية المُستدامة والدِّفاع عنها أثناء النقاشات التي ستنظّم على المستوى القاري والعالمي، وخصوصًا خلال أهمّ المواعيد المقرّرة لـ 2019.

70. أقرّت البلدان المشاركة في الاجتماع أنّ أجندتي 2030 و2063 تتكاملان وشدّدت في هذا السياق على ضرورة تطوير الأدوات اللازمة لتأمين تطبيقٍ ومُتابعةٍ مُتناسقين لهاتين الأجندتين الخاصّتين بالتنمية.

تاسعا- التقرير المتعلق بأنشطة المكتب خلال الفترة 2017-2018 وبرنامج العمل للعام 2019: مسائل نظاميّة (البند 8 من جدول الأعمال)

71. قدّمت الأمانة الخُطة الاستراتيجية الشّاملة المُحيّنة للجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة 2018-2019. وشدّدت الأمانة على أنّ اللجنة الاقتصادية قد شرعت في إجراء فحصٍ إستراتيجيٍّ لبرنامجها بغاية إعادة ترتيب أنشطتها وتنظيمها بما يتوافق مع الإصلاحات الشّاملة للأمم المتّحدة وتعزيز قدرتها على الاستجابة لمُتطلبات الدّول الأعضاء وأولوياتها. وتتمثّل الدّوافع الأساسيّة لهذه المُراجعة في : التطوُّر الذي يشهده سياق التنمية والذي بدأ يُعيد تشكيل ملامح الإقليم وبرامج المُفوضيّة (مثلًا سياق الاقتصاد الكليّ، تفاقم الفقر، استفحال الفروقات التي تُغذي عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصاديّ، ارتفاع مُستويات البطالة، ضرورات التّنوع، مُقتضيات تمويل المجهود التّنموي والنّهوض بالقطاع الخاصّ، النّسق السّريع للتغيّر المناخي، الحاجة إلى إرساء سياسة ناجعة وفعّالة للبيانات والحوكمة، تعظيم دور النّساء في التّنمية) وضرورة ربط أولويات التنمية بقضايا أو مسائل الأمن (منع الأزمات) والحاجة إلى إرساء تعاون أفضل مع الاتحاد الأفريقيّ (الإطار المُشترك للتنمية للاتحاد الأفريقيّ-مُنظمة الأمم المتّحدة وإطار لشراكة مُعزّزة في مجال السّلام والأمن).

72. وبهذا المعنى، تسمح الخُطة الاستراتيجية الجديدة بإعادة تموُّع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإعادة توجيه برنامج اللجنة بما يتوافق مع رؤيتها الجديدة للهيئة التي تمّت بلورتها تحت شعار "من أجل أفريقيا مُستقلّة ومُتحوّلة - الانتقال من الأفكار إلى الفعل". ساعد هذا النهج في إعادة تعريف الوظائف الأساسيّة والأهداف الشّاملة والتّوجّهات الإستراتيجيّة التي يتعيّن على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التّركيز عليها خلال فترة 2018-2019.

73. وتقتضي هذه الخُطة الاستراتيجية أيضًا إلى إعادة تنظيم مكاتب المناطق شبه الإقليمية بما يجعلها أكثر استجابةً لأهداف ومهامّ بعينها بما يزيد نجاعتها وفعاليتها. ويعني ذلك أن تُركّز مكاتب المناطق شبه الإقليمية اهتمامها على مجالات تخصّص مُحدّدة فتنمكّن بالتّالي من توفير خدماتٍ بحثيّة وتحليليّة ذات مستوى عالي وإسداء المشورة والنّصائح في مجال رسم السّياسات الوطنيّة وبرامج بناء القُدرات وتعزيز الكفاءات لفائدة الدّول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على صعيدي المنطقة شبه الإقليمية والقارة الأفريقيّة.

74. وضمن هذا الإطار، صاغ مكتب شمال أفريقيا (المنطقة شبه الإقليمية) استراتيجية جديدة لتعزيز التخصص للعامين 2018 و2019. وحظيت هذه الإستراتيجية بمُصادقة الدول الأعضاء عليها. ويرمي هذا الإطار الإستراتيجي الجديد إلى مُساعدة البلدان الأعضاء السبعة على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج كفيلة بأن تُعزّز إيجاد فرص العمل وتحقيق التنمية المتوازنة وذلك في أفق تحوّل هيكلي يتطابق مع أجندتي 2030 و2063.

75. وقادت المداخلات المُقدّمة إلى نقاشٍ ثريّ تبادل خلاله مُتدخلون عديدون من البلدان الأعضاء ملاحظاتهم ومقترحاتهم. ورُفعت إلى علم اللجنة التوجّهات الإستراتيجية الجديدة.

76. وفي هذا السياق، تمتّت لجنة الخبراء على المكتب أن يُؤدّي - فضلاً عن دوره التابع من مجال تخصّصه كمُنتجٍ للعلم والمعارف - دورًا آخر يجعله أكثر حضورًا في الميدان والتصاقًا بالفعل عبر توفير المُساعدة الفنيّة والدّعم الماليّ للبرامج على حدّ سواء.

77. وإثر ذلك عرضت الأمانة تقريرًا يتناول أنشطة مكتب شمال أفريقيا خلال الفترة المُمتدّة بين تشرين الأوّل/أكتوبر 2017 وأيلول/سبتمبر 2018 (ECA/SRO-NA/ICE/33/4).

78. وقد أُدرجت الأنشطة المنجزة والأنشطة المُقرّرة المُتبقيّة للإنجاز ضمن البرنامج الفرعيّ 7 للجنة الاقتصادية لأفريقيا المُعنون "الأنشطة التّنموية شبه الإقليمية" وضمن الإطار الاستراتيجي المنقّح للفترة 2018-2019 الذي أوصى بالسّهر على تحقيق تحوّل هيكليّ ناجحٍ وتنمية مُتوازنة من خلال إرساء بيئة مُواتية لإيجاد فرص عملٍ للنساء والشباب بشمال أفريقيا.

79. وعرّف المكتب بدايةً بما قدّمه من عملٍ في إطار تحقيق ما يُسمى في المنظّمة الأمميّة بالإنجاز الرئيسيّ المطلوب تحت عنوان تعظيم القُدرات والمهارات للدول الأعضاء في مجال السياسات والإستراتيجيّات الوطنيّة لإيجاد فرص عملٍ وذلك عبر محاور تدخّل رئيسيّة ثلاثيّة. وتمثّل المحور الأوّل في تنظيم الاجتماع للخبراء قدّمت خلاله مخرجات ونتائج دراسةٍ خُصّصت لموضوع تشغيل الشّباب والتّنمية المُستدامة في شمال أفريقيا. وأتاح هذا الاجتماع الفرصة لمناقشة: (أ) الفرص والتّحديات للتّهوض بالعمل اللائق لفائدة شباب شمال أفريقيا، و(ب) تقييم السياسات والبرامج المُتعلّقة بالتّهوض بتشغيل الشّباب عبر تحليل التّحديات والفرص واستكشاف الممارسات الجيدة و(ج) استقراء الدّروس المُستفادة من إدماج سياسات تشغيل الشّباب ضمن سياسات التّنمية الوطنيّة. ولقد توصّل اللقاء إلى صياغة توصياتٍ من شأنها تعزيز تشغيل الشّباب والتّنمية المُستدامة في شمال أفريقيا.

80. وعُني المحور الثّاني بمسألة ضمان فعالية المؤسّسات بوصفها عاملاً مُحدّدًا في عمليّة رصد الموارد بطريقة ناجعة وتحقيق التّحوّل الهيكليّ، ذلك أنّ النّسق البطيء لهذا التّحوّل يُمثّل بالفعل أحد أسباب ارتفاع البطالة بهذه المنطقة وخصوصًا تفاقمها لدى الشباب من ذوي الشّهادات. وفي هذا الصّدد، سَير المكتب دراسةً حول نوعيّة المؤسّسات ومدى جودتها وتأثير ذلك على تخصيص ورصد الموارد بصفةٍ ناجعةٍ وبما يُؤمّن تحوّلًا هيكليًا حقيقيًا بشمال أفريقيا.

وتمّ تقديم نتائج ومخرجات هذه الدراسة ومناقشتها بمُناسبة اجتماع للخبراء كُّل بتشخيص ورسم ملامح سياساتٍ تهدف إلى الحدّ من التأثير السّلبّي للإخلالات على عمليّة رصد عناصر الإنتاج. كما وُفّق اللقاء في استشراف مسالك للإصلاح المؤسّساتي من شأنها أن تُيسّر تخصيصًا أفضل لعناصر الإنتاج وعوامله صلب اقتصادات شمال أفريقيا.

81. وتمثّل المحور الثّالث في إنتاج موجز يرسم الملامح الرّئيسيّة للوضع الاقتصادي والاجتماعي في مصر (1) والسّودان (1). وفضلاً على تقييم الوضع الاقتصادي والاجتماعي، تولّى المؤجّزُ المشار إليهما تحليل السياسات المعمول بها والتّحدّيات التي يتعيّن على البلدين مُواجهتها في المجال الاقتصادي والاجتماعي وخصوصاً منها تحدّي التّشغيل. كما تمّ إصدار مُصنّفٍ جديدٍ عنوانه: "التّحوّل الهيكليّ والتّشغيل والإنتاج والمجتمع" (STEPS) تناول بالدرس الحالة المغربيّة. ولقد بيّن هذا المُصنّف أنّ التّحوّل الهيكليّ للبلد يستدعي ضرورة تحسين رأس مالها البشريّ، ذلك أنّ أوجه العجز المُسجّلة فيما يهمّ التّربية والصّحة تحدّد من قُدرة البلاد على الاستفادة من الطّاقات الكامنة المُتوقّرة لدى سُكّانها وخصوصاً لدى الشّباب. وتُبيّن الوثيقة أيضاً أنّ الاستثمار بصفةٍ أفضل وأوسع في قوّة العمل من شأنه أن يُمكن من تحسين الإنتاجيّة وذلك خاصّة في القطاع غير الفلاحيّ.

82. ثمّ قدّم المكتب بعد ذلك لمحة عن نشاطه في إطار تحقيق الإنجاز الثّاني المطلوب تحت عنوان تعزيز قُدرة البلدان الأعضاء واتّحاد المغرب العربيّ على تنفيذ أولويّات المنطقة شبه الإقليميّة فيما يهمّ التّنمية المُستدامة، وذلك من خلال أربعة مجالات تدخّل. وفي إطار المجال الأوّل، انعقد الاجتماع الاستشاريّ السنويّ الرّابع لآليّة التّنسّق الخاصّة بمنطقة شمال أفريقيا (MSRC) الدّاعمة لإنجاز أهداف التّنمية المُستدامة. وتعلّق الموضوع الذي ناقشه هذا اللقاء بتحقيق أهداف التّنمية المُستدامة وتعزيز الشّراكات في شمال أفريقيا. ولقد أتاح الاجتماع حصول: (أ) إدراكٍ وفهمٍ مُشترَكين للأولويّات الإقليميّة والتّحدّيات المُتّصلة بتنفيذ أهداف التّنمية المُستدامة و(ب) تبادل المعلومات بشأن المُبادرات الحاليّة والمستقبليّة الرّامية إلى تنفيذ أهداف التّنمية المُستدامة. وهي مُبادرات يقودها اتّحاد المغرب العربيّ بمعيّة وكالات الأمم المُتّحدة والشّركاء في التّنمية. و(ج) ضبط المحاور الرّئيسيّة ورسم خارطة طريقٍ إقليميّة (2018-2019) للتّسريع في تحقيق أهداف التّنمية المُستدامة.

83. وشمل المجال الثّاني تنظيم اجتماع خبراء قدّم مكتب شمال أفريقيا خلاله التّقرير الأوّل المُتعلّق بتنفيذ أهداف التّنمية المُستدامة بالبلدان المغاربيّة (الجزائر والمغرب وموريتانيا وتونس)، علماً أنّ هذا التّقرير قد أُعدّ بناءً على طلبٍ تقدّم به اتّحاد المغرب العربيّ وهو يُحلّل الجُهود التي تبذلها هذه البلدان لاستيعاب أهداف التّنمية المُستدامة وتملّكها ووضعها في السّياق المُناسب لها وكذلك في مجاليّ الحوكمة المؤسّساتيّة ومُتابعة تنفيذ هذه الأهداف. وقد تمخّضت النّقاشات عن توصياتٍ تهمّ الحوكمة المؤسّساتيّة والمُشاركة الفعليّة لمُنظّمات المُجتمع المدنيّ والقطاع الخاصّ وإدماج أهداف التّنمية المُستدامة في السياسات العموميّة القطاعيّة والمحليّة ومُتابعة تنفيذها وكذلك آليات تقدير الموازنات وتعبئة الموارد.

84. وتعلّق مجال التّدخل الثّالث بتعميق النّظر في مسألة سلاسل القيمة الإقليميّة بطلب من اتّحاد المغرب العربيّ. وتمثّل العمل في إنجاز المكتب لدراسةٍ هدفها تحديد نوعيّة الرّافعات الكفيلة بتسريع عمليّة الاندماج والتّكامل الإقليميّ من خلال تطوير التّجارة البينيّة داخل شمال أفريقيا والإسهام في التّحوّل الهيكليّ لاقتصادات هذه المنطقة. وإلى ذلك، مكّنت الدّراسة من وضع خارطة قطاعيّة لسلاسل القيم الإقليميّة (CVR) الموجودة حالّيّا، كما تولّت تحليل قدراتها الذاتيّة على النّموّ. وانتهت الدّراسة إلى صياغة إطارٍ مُشتركٍ للنّهوض بسلاسل القيمة في شمال أفريقيا وتطويرها.

85. وبهمّ المجال الرّابع للتّدخل الذي عرضه المكتب أنشطة الدّعم الاستشاريّة لفائدة البُلدان الأعضاء. وفي هذا الصّدّد وبالتّعاون مع المركز الأفريقي للإحصاء (ACS) التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ساهم المكتب في ورشة العمل التي تولّت تدقيق وتحليل الحسابات الوطنيّة لموريتانيا مُستخدمةً في ذلك نظام المُحاسبة الوطنيّ الجديد (SCN 2008). وقد مكّن العمل المُنجز من (أ) تحليل مدى التّقيد بالتوصيات التي جاء بها نظام المُحاسبة الوطنيّ المُعتمد اعتبارًا من سنة 2008 (SCN 2008) و(ب) إنجاز تدقيق كاملٍ للحسابات الوطنيّة التي تمّ تنقيحها وتحديثها وفقًا لنظام المُحاسبة الوطنيّ لسنة 2008 (SCN 2008) و(ج) المُساعدة على صياغة مُقترحٍ مُلئمٍ لتحسين مُعالجة مُعطيات السّنوات السّابقة و(د) صياغة توصياتٍ تقنيّةٍ دقيقةٍ هدفها تحسين جودة الحسابات الوطنيّة بالاعتماد على نظام المُحاسبة الوطنيّ الصّادر في 2008 (SCN 2008). وفي نفس الاتّجاه، أنجز المكتب مُهمّة دعمٍ فنيّ للسّودان كان الغرض منها مُعاضدة المكتب المركزيّ للإحصاء بغاية تقييم نظام المُحاسبة بما يُيسّر إرساء نظام الإحصاء الوطني SCN 2008.

86. كما قدّم المكتب دعمًا تقنيًا للإدارة التّابعة لوزارة الاقتصاد والماليّة بموريتانيا والمُكلّفة بتنسيق إستراتيجيّة التّنمية المُعجّلة والرّخاء المُتقاسم (SCAPP) لإرساء آليّة مُتابعة وتقييم. كما تولّى المكتب القيام بمُهمّةٍ أخرى للدّعم الفتيّ لفائدة الإدارة العامّة لسياسات وإستراتيجيّات التّنمية التّابعة لوزارة الاقتصاد والماليّة بموريتانيا. وتمثّلت هذه المُهمّة في إسناد عمليّة إعداد أوّل تقرير وطنيّ طوعيّ حول أهداف التّنمية المُستدامة، علمًا أنّ هذا التّقرير مُبرمجٌ ليُعرض خلال المُنتدى السّياسي رفيع المُستوى الذي سينعقد في يوليو/تموز 2019.

87. بعد ما سلف ذكره، مرّت الأمانة إلى عرض برنامج عمل المكتب لسنة 2019. وورد هذا البرنامج مُهيكلًا حول محورين اثنين: اللّقاءات (النّظاميّة أو تلك الخاصّة بمواضيع مُعيّنة) وإصدار المنشورات. وتبيّن أنّ اللّقاءات المُقرّرة لسنة 2019 هي : (أ) اجتماع لجنة الخُبراء الحُكوميّة للبُلدان الأعضاء و(ب) اجتماعان للخُبراء حول تعزيز التّكامل والاندماج الإقليميّ في شمال أفريقيا بالاعتماد على التّبادل الإلكترونيّ للمعلومات الديوانيّة وموضوع التّصدّي للمخاطر المناخيّة : الوضع الحاليّ وأفضل الممارسات في شمال أفريقيا و(ج) لقاء مُنتدى تنمية شمال أفريقيا و(د) اجتماع آليّة التّنسيق الخاصّة بالمنطقة شبه الإقليميّة.

أما الإصدارات المعتمدة نشرها فهي : (أ) موجزات البلدان ومُصنّف "التحول الهيكلي، تشغيل، إنتاج، ومُجتمع" (Structural Transformation, Employment, Production, Society (STEPS) و(ب) تقارير الأجنّات الإقليمية والدولية والمبادرات الأخرى الخاصة بالمنطقة و(ج) التقرير السنوي المتعلق بأنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا و(د) المنشورات المنبثقة عن اجتماعي فرق الخبراء.

88. بعدها عرضت الأمانة التوجّهات الإستراتيجية الجديدة لأنشطة المكتب المزمع القيام بها خلال فترة 2019-2020 فيما يهّم (أ) تشغيل الشباب في بلدان المنطقة وخارطة الطريق للتخصص في موضوع التشغيل والكفاءات والتنمية العادلة و(ب) أنشطة متابعة أهداف التنمية المستدامة بالبلدان المغاربية.

89. ثمّ قدّم المكتب مجالين اثنين جديدين سيضمّلهما نشاطه خلال الفترة القادمة وهما: (أ) الوضع الراهن للاقتصاد الأزرق في بلدان المنطقة وخارطة الطريق المتعلقة ببلورة استراتيجية لتنميته و(ب) تحليل مُقارن لجهود إدراج موضوع الهجرة والانتقال السكاني في السياسات الوطنية التنموية وخارطة الطريق المتعلقة بإرساء عهدٍ دوليٍّ للهجرة.

90. وبعد أن أُحيطت علمًا بأنشطة المكتب وبرنامج عمله للسنة المقبلة، نوّهت اللجنة بأهمية وتأثير الجهود المبذولة وحيّة الإرادة الثابتة التي يُبديها المكتب لمُرافقة الدول الأعضاء في سعيها لتكريس مشروع التكامل الإقليمي في شمال أفريقيا.

91. وثمّن المشاركون الجهد الذي يبذله المكتب من أجل تنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورات السابقة لاجتماعات لجنة الخبراء الحكومية الدولية ومن بينها التوصيات المتعلقة بإضفاء توازن أكبر على حجم تدخلات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ودعمها التقني لبلدان المنطقة وتغطية جميع البلدان بالبيانات.

92. غير أنّ اللجنة ألحّت كذلك على ضرورة أن يحرص المكتب على التعمّق جدّيًا في دراسة وتحليل مدى التأثير الفعليّ للإستراتيجيات الوطنية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة في إيجاد فرص عملٍ حقيقيّة.

93. واستجابة للدعوة التي وجهتها السيدة نغاس للمُشاركين ليقدّموا مواضيع ومُحاور ترى اللجنة أنّه من المفيد تناولها بالدرس من قِبَل مكتب شمال أفريقيا، ظهر وفاقٌ حول مجموعةٍ من المواضيع ذات الأهمية القصوى بالنسبة للمنطقة. ويُمكن الاطلاع على المواضيع المذكورة بالرجوع إلى التوصيات التي يتضمّنُها الملحق الأول من هذا التقرير.

94. وفيما يهّم تموقع المكتب بالنسبة لمُحاور ومواضيع (أ) تشغيل الشباب و(ب) وضع الاقتصاد الأزرق في منطقة شمال أفريقيا و(ج) إدراج مسألة الهجرة صلب السياسات الوطنية التنموية، ثمنت اللجنة قيمة المُداخلات التي تمّ تقديمها في الشأن.

95. وفيما يتعلق بالاقتصاد الأزرق، شدّدت اللجنة على الأهمية القصوى بالنسبة للهوض بالنقل البحري لإقامة منطقة التبادل الحرّ القاريّة الأفريقيّة في شمال أفريقيا. كما أكّدت جميع البلدان المشاركة على

الأهمية التي توليها لهذه المنطقة الحرة، وذكّرت جميعها بتشبيها بإنجاز هذا المشروع، مُنوهة بمختلف المبادرات التي تمت في هذا الصدد (ومنها مُنتدى البحر الذي انعقد مؤخراً بتونس).

96. كما تمّ التشديد على ضرورة إدراج بيانات أكثر دقة صُلب الدراسات المنجزة. واقتُرحت اللجنة رغبة منها في تحقيق ذلك أن يلجأ المكتب إلى البلدان الأعضاء لتمدّه هي بنفسها ببيانات تخصّ مواضيع بعينها من بينها المناطق الاقتصادية الحصرية والمناطق المحمية.

97. وشدّدت اللجنة أيضاً على تعزيز القدرات كأحد أهمّ المطالب وأوصت في هذا الصدد أن يتمّ بناء القدرات وترقية الكفاءات في مختلف مجالات النشاط الخاصة بالاقتصاد الأزرق. كما بيّنت اللجنة المنافع والفوائد التي يُمكن جنّؤها من خلال مُضاعفة الجهود للتهوؤ بالشراكات ولتأزر الكفاءات المتواجدة بمختلف البلدان عسانا نصل إلى وضع مُربح للجميع.

98. وبخصوص موضوع الهجرة، شدّدت اللجنة على الصلة الوثيقة بين هذا الموضوع ومسألة حقوق الإنسان والتي نصّت عليها بوضوح أجندتا 2030 و2063. وأجمعت اللجنة على وجوب عدم حصر مسألة الهجرة في بُعدها الأمني وعلى تأكّد تناولها في الدراسات والبحوث من منظور إيجابي يربطها بسيرورة التنمية (مثال ذلك أن تونس أدرجت الهجرة في استراتيجياتها الثلاثية حول التشغيل).

99. وفي خاتمة النقاشات، تبّنت اللجنة التوصيات التي تقدّمت بها الأمانة وضمت إليها التنقيحات وجمعتها بالملحق الأول من هذا التقرير.

عاشرا- إصدار التقرير الأول حول تنفيذ أهداف التنمية المُستدامة بالمنطقة المغاربية (البند 9 من جدول الأعمال)

100. تم تقديم التقرير بحضور كل من ممثل وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي في تونس، السيد عياد بلقاسم، وممثلة مكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة في تونس، السيدة عايدة ربانة، الذين ألقيا كلمة موجزة بهذه المناسبة.

101. ذكّر مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بسياق التقرير وأهدافه قبل عرض أهم النتائج والتحديات التي تضمنها، بالإضافة إلى بعض التوصيات. وسلط التقرير الضوء، من جهة، على البطء الحاصل في عملية تملك أهداف التنمية المستدامة وإدماجها في سياقات التخطيط الوطني، ومن جهة أخرى، على ضرورة استحداث وتعزيز آلية مؤسسية لتنسيق أهداف التنمية المستدامة ورصدها. كما أبرز التقرير محدودية التزام الأقاليم والمجتمع المدني والقطاع الخاص بهذه الأهداف، بالإضافة إلى الفجوة الهامة الموجودة حالياً في مجال البيانات. ولاحظ التقرير أنه لم يتم بعدُ التطرق إلى مسألة تمويل أهداف التنمية المستدامة هذه في إطار مقارنة لمواءمة الميزانية. أما العرض الموضوعاتي، فقد أشار إلى التقدم المحرز في مجالات معالجة انعدام الأمن الغذائي الحاد (2.1.2)، والحصول على الكهرباء (1.1.7)، وتطوير الطاقات المتجددة (1.2.7) ومكافحة التصحر (1.1.15). ولاحظ التقرير أنه يتعين بذل المزيد من

الجهود بغية تحسين مستوى الاستثمارات العامة في القطاع الزراعي، والحد من البطالة لدى الشباب والنساء، وتنمية الصناعات التحويلية، ورفع من مستوى الإنفاق في مجال البحث والتنمية.

102. تضمن التقرير عددا من التوصيات نذكر منها: تعزيز الوعي بأهداف التنمية المستدامة والتشجيع على تملكها من قبل الجميع، وضع آلية مؤسسية لتنسيق أهداف التنمية المستدامة ورصدها تكون كفيلة بضمان تناغم أفضل للسياسات والبرامج (الهدف الفرعي 14.17)، التعجيل بمراجعة السياسات العمومية بما يضمن إعطاء الأولوية لأهداف التنمية المستدامة، بمرامها الفرعية ومؤشراتها، ووضع الآليات الضرورية لتحفيز التشاور وبناء الشراكات مع المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجماعات الترابية والوسط الأكاديمي والعلمي، بالإضافة إلى تطوير أنظمة إحصائية وقواعد بيانات إقليمية، وكذلك إيلاء المزيد من الاهتمام للبيانات البيئية والقطاعية.

حادي عشر- استعراض توصيات المائدة المستديرة/اجتماع مجموعة الخبراء والمصادقة عليها (البند 10 من جدول الأعمال)

103. تم عرض التوصيات المنبثقة عن الاجتماع المخصص للخبراء حول "ثورة البيانات في شمال أفريقيا: وضع البيانات رهن إشارة التحول الهيكلي" على اللجنة التي تولت دراستها وتعديلها واعتمادها كما هي معروضة في الملحق الثاني بهذا التقرير.

ثاني عشر- استعراض واعتماد تقرير وتوصيات الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الخبراء (البند 11 في جدول الأعمال)

104. تدارست اللجنة التوصيات المنبثقة عن اجتماعها الثالث والثلاثين كما هي واردة في الملحق الثاني بهذا التقرير. ومن جهة أخرى، شجعت اللجنة المشاركين من بلدان شبه - الإقليم على إرسال ما يقترحونه من تعديلات إلى المكتب شبه - الإقليم لشمال أفريقيا في أجل أقصاه أسبوعين بغية تمكين السكرتارية من تضمينها في التقرير النهائي.

105. بناء على مختلف الملاحظات التي أسهم بها المشاركون، اعتمدت اللجنة هذا التقرير وطلبت من السكرتارية رفع توصيات اللجنة الدولية للخبراء إلى المؤتمر المقبل للوزراء الأفارقة.

ثالث عشر- تاريخ ومكان انعقاد الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة الدولية للخبراء (البند 12 من جدول الأعمال)

106. خلال مناقشة البند الخاص بتحديد مكان وموعد انعقاد الدورة المقبلة للجنة الخبراء الحكومية الدولية خلال سنة 2019، عبرت ممثلة مصر عن رغبتها في انعقاد الدورة الرابعة والثلاثين في بلدها، وأشارت إلى أن مصر ستصل في أقرب الآجال بمكتب شمال أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا بغية الاتفاق على تاريخ هذا الاجتماع وإجراءات تنظيمه.

107. ومن جهته، أشار ممثل الجزائر أن بلده- الذي انتخب نائبا لرئيس مكتب الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية وبالتالي، سيرأس حكما حسب الإجراءات المتبعة الدورة المقبلة للجنة الخبراء الحكومية الدولية- يرغب هو أيضا في احتضان الاجتماع المقبل في عام 2019.

108. أشاد كل من ممثل المغرب وتونس بالمقترح الذي تقدم به مندوبا مصر والجزائر وشكراهما على هذه المبادرة، ودعيا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تفكر في استحداث آلية للتناوب في تنظيم دورات اللجنة الدولية للخبراء بين مختلف دول منطقة شمال أفريقيا والمغرب كبلد مقر المكتب.

109. وفي هذا الصدد، شكرت مديرة مكتب شمال أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا كلا من مصر والجزائر على اقتراحهما لاحتضان الدورة المقبلة للجنة الخبراء الحكومية الدولية، وأفادت أنها تعترم التشاور مع المسؤولين في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول استخدام تنظيم الاجتماعات بالتناوب وستتساور مع الدول الأعضاء لتحديد البلد المضيف القادم سواء باعتماد هذه الآلية، على غرار تلك المعتمدة حاليا لتنظيم مؤتمرات الوزراء أو أي نوع آخر من آليات التناوب، بغرض ضمان التعاقب على تنظيم اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية بين دول المنطقة.

رابع عشر- مسائل أخرى (البند 13 من جدول الأعمال)

110. توخيا للمزيد من النجاعة، اقترح المشاركون على السكرتارية أن يتم تقديم التوصيات المنبثقة عن اجتماع الخبراء إلى الخبراء أنفسهم لمناقشتها والمصادقة عليها قبل اختتام أشغال اجتماعهم، وذلك بهدف تفادي عرضها على أعضاء اللجنة الحكومية الدولية خلال الجلسة الختامية المخصصة لاعتماد التقرير النهائي.

111. في أعقاب الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية رفع ممثل المغرب -أصالة عن نفسه وباسم الدول الأعضاء والمشاركين- برقية شكر إلى كل من معالي السيد زياد العذاري، وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، والسيد سمير ماجول، رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (UTICA)، وإلى الجمهورية التونسية، حكومة وشعبا. (نص البرقية كاملا باللغة العربية في الملحق الخامس).

خامس عشر- اختتام الاجتماع (البند 14 من جدول الأعمال)

112. وفي كلمتها الختامية عبرت السيدة ليليا هاشم نعاس، مديرة مكتب شمال أفريقيا، عن رضاها أمام نجاح أشغال الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية المنعقدة هذه السنة في تونس العاصمة، أي للمرة الأولى خارج دولة المقر (المغرب).

113. وتوجهت السيدة المديرة باسم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والدول الأعضاء، بعبارات الشكر والامتنان إلى السلطات التونسية، ولا سيما معالي الوزير زياد العذاري، وكذلك لسيد رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (UTICA)، لاحتضانه هذا الاجتماع، كما شكرت

المسؤولين والإطارات العاملة في هاتين المؤسستين على الجهود المبذولة لضمان جودة تنظيم هذه الدورة لاجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية.

114. ولم يفت السيدة ليليا هاشم نعاس أن تقدم الشكر أيضا إلى فريق مكتب شمال أفريقيا وموظفي كل من الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (UTICA) ووزارة التعاون الدولي على الدعم اللوجستي المقدم، كما توجهت بعبارات الامتنان إلى المضيفات والمترجمين الفوريين على مساعدتهم ومثابرتهم طيلة هذا الاجتماع.

115. وقبل الإعلان عن اختتام أشغال الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية، أثنت السيدة كلثوم حمزاوي، رئيسة مكتب اللجنة الدولية للخبراء، على الدول الأعضاء والمشاركين لرفعهم برقية شكر وتقدير إلى معالي السيد زياد العذاري، وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، والسيد سمير ماجول، رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (UTICA)، والجمهورية التونسية، حكومة وشعبا.

116. وذكرت السيدة كلثوم حمزاوي أن تونس قد حظيت فعلا بشرف احتضان أشغال هذه الدورة للجنة الخبراء الحكومية الدولية والتي اتسمت بحضور ومشاركة مسؤولين حكوميين سامين من كافة الدول الاعضاء الى جانب خبراء ومسؤولين عن العديد من المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومنظمات دولية وإقليمية مختلفة. كما شكرت أيضا مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا على جودة الوثائق المقدمة خلال الاجتماع، مشيدة بمدخلات المشاركين التي أسهمت في إثراء النقاشات. وفي الختام، أعلنت السيدة كلثوم حمزاوي رئيسة مكتب اللجنة الحكومية عن اختتام أشغال الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية.

الملحق الأول

توصيات الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية

في أعقاب المداولات، أصدرت اللجنة التوصيات التالية وطلبت من المكتب رفعها إلى مؤتمر الوزراء:

التوصيات المرتبطة بالموجز دون- الإقليمي

التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء:

1. مد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالبيانات المتوفرة والضرورية لإنتاج الموجز الإقليمي الذي تشرف على إعداده.

التوصيات الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

2. تخصيص قسم قار في الموجز دون- الإقليمي الذي يعده مكتب شمال أفريقيا يعني خاصة بتحليل واقع التجارة بين- الإقليمية، ويركز بشكل أوسع على مسألة التكامل الإقليمي؛

3. إنجاز دراسات تحليلية لمسارات التنمية في البلدان الأعضاء، لا سيما موضوع تطور البنية القطاعية للاقتصادات، وإعداد دراسات تحليلية مقارنة تغطي مختلف بلدان المنطقة الفرعية؛

4. تضمين محور الكلفة البيئية في عملية تقدير النمو الاقتصادي لبلدان المنطقة الفرعية؛

التوصيات المتصلة بمنطقة التبادل الحر القارية الأفريقية (ZLECAf)

التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء:

5. التسريع في عملية التوقيع على اتفاقية منطقة التبادل الحر القارية الأفريقية لدعم مسار تحقيق التكامل في المنطقة شبه – الإقليمية؛

6. تعزيز الأنظمة الوطنية للإحصاء من أجل إنتاج بيانات كفيلة بتقييم التقدم المحرز في مجال التكامل القاري وتقييم تأثيره على الاقتصادات الأفريقية.

التوصيات الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

7. تعزيز أنشطة التوعية والمناصرة لدى الدول الأعضاء من أجل تسريع عملية التوقيع على اتفاقية منطقة التبادل الحر القارية الأفريقية.

التوصيات المتعلقة بالأجندة الوطنية والدولية:

التوصيات الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

8. تنظيم اجتماع على مستوى المنطقة شبه - الإقليمية لتبادل التجارب الوطنية والممارسات الفضلى في مجالي إعداد التقارير الوطنية الطوعية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
9. إعداد موجز إقليمي لشمال أفريقيا حول إنجاز أهداف التنمية المستدامة، يعرض الى جهود جميع بلدان المنطقة في هذا الإطار، ويحللها حالة بحالة.

التوصيات المتصلة بالإطار الاستراتيجي لعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

التوصيات الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

10. تدارس إمكانية تعزيز المساعدة الفنية وتوسيعها إلى عدد أكبر من الدول الأعضاء في المنطقة خاصة من أجل إعداد وتنقيح المؤشرات الملائمة المتعلقة بمسألة الفروق الإقليمية، والفقر، والعمالة والتكامل الإقليمي؛
11. العمل بشكل تكاملي مع كافة الشركاء في التنمية وذلك بهدف تفادي التكرار، وحشد الجهود وتثمين النتائج؛
12. برمجة منتدى مخصص للمبادرات الوطنية الناجحة في مجال خلق فرص العمل، بحيث تساعد على تقاسم التجارب، وتبادل الكفاءات وتحديد مجالات الشراكة الممكنة بين دول المنطقة - شبه الإقليمية؛
13. الاهتمام قدر الإمكان بالمواضيع التنموية التالية التي اعتبرها الاجتماع وجية وحاسمة بالنسبة للمنطقة:
 - أداء دول شمال أفريقيا في مجال الإنفاق العام؛
 - التعاون جنوب - جنوب والتكامل الصناعي في شمال أفريقيا؛
 - التعاون جنوب - جنوب في مجال النقل والخدمات المتوفرة لتيسير نقل السلع؛
 - تيسير التبادل التجاري؛
 - التعاون جنوب - جنوب: الممارسات الفضلى دون - الإقليمية والآفاق المستقبلية؛
 - موضوع الماء وأهميته بالنسبة الى منطقة شمال أفريقيا؛
 - حقيقة انتشار القطاع غير النظامي وظاهرة التهريب وأثرهما على الاقتصادات الوطنية.

التوصيات المتعلقة بالبحث حول الاقتصاد الأزرق:

التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء:

14. التفكير السوية في السبل الكفيلة بإدماج الاقتصاد الأزرق في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية؛

15. دعم عملية جمع البيانات وتحليلها لتحسين جودة المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الأزرق؛

التوصيات الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

16. مرافقة الدول الأعضاء في عملية إدماج الاقتصاد الأزرق صلب الاستراتيجيات الوطنية للتنمية؛

17. تعميق البحث حول موضوع الاقتصاد الأزرق من خلال توحيد الجهود مع الدول الأعضاء لتحديد البيانات الأكثر ملائمة وجمعها؛

التوصيات المرتبطة بالهجرة

التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء:

18. مراعاة مسألة الهجرة وعلاقتها بالتنمية في السياسات التنموية؛

19. ضمان توفر البيانات الموثوقة حول الهجرة؛

20. تعزيز التعاون الإقليمي بشأن قضايا الهجرة؛

21. إدماج البعد الاقتصادي للهجرة في المفاوضات التي تتم مع الشركاء في التنمية؛

التوصيات الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

22. مساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية الى إدراج مسألة الهجرة وعلاقتها بالتنمية في السياسات التنموية الوطنية؛

23. دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية الى إنتاج وتوفير البيانات الموثوقة حول الهجرة.

الملحق الثاني

توصيات اجتماع الخبراء حول "ثورة البيانات في شمال أفريقيا: وضع البيانات في خدمة التحول الهيكلي"

التوصيات الخاصة بمواءمة التشريعات واللوائح التنظيمية

التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء:

1. تعزيز الاستقلالية المهنية للمعاهد الوطنية للإحصاء (INS) من خلال وضع إطار تشريعي وتنظيمي ملائم عند الاقتضاء؛
2. دعم ريادة المعاهد الوطنية للإحصاء في مجال توحيد النصوص القانونية واعتماد تشريعات تضبط اختصاصات مختلف مكونات النظام الوطني للإحصاء، مع ضمان النفاذ إلى البيانات؛
3. تعزيز المجالس الوطنية للإحصاء من حيث التنسيق بين الأنظمة الوطنية للإحصاء (SSN) بهدف مراجعة القوانين والنصوص القانونية وتبني تشريعات تحدد إجراءات إعداد البرنامج الإحصائي، ومتابعته.

التوصيات الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

4. توفير المساعدة الفنية لدول شمال أفريقيا من أجل تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي وكذلك العلاقات بين المؤسسات، بغية تمكين الأنظمة الوطنية للإحصاء من تلبية المطالب الجديدة واستغلال الفرص التي تتحها ثورة البيانات.

التوصيات الخاصة بتعزيز القدرات البشرية والفنية

التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء:

5. الاستثمار في الموارد البشرية وتحسين الظروف التي تمارس فيها المعاهد الوطنية للإحصاء والهياكل القطاعية أنشطتها؛
6. تعزيز قدرات الموارد البشرية العاملة في مصالح الإحصاءات داخل الوزارات والمؤسسات العمومية؛
7. تشجيع التدريب المستمر داخل المعاهد الوطنية للإحصاء لضمان تأقلم أفضل مع التطورات التكنولوجية وتشعب طبيعة الاحتياجات الخاصة بالبيانات.

التوصيات الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

8. تقديم المساعدة الفنية في مجال الإحصائيات الأساسية، لا سيما من حيث المهارات والأدوات الفنية الضرورية لإعداد التعدادات السكانية، والمسوحات ومسك السجلات الإدارية.

التوصيات الخاصة بالتمويل المخصص للبيانات

التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء:

9. ضمان إدراج بنود في الميزانية مخصصة تحديدا للهيكل الإحصائية القطاعية في مختلف الوزارات وذلك لفائدة عملياتها الإحصائية؛

10. المشاركة في برنامج "الصندوق التحفيزي لمرفق تسخير الإحصاءات لأغراض تحقيق النتائج" (SFR-CF)، وذلك من أجل تجاوز مشاكل وصعاب التمويل التي تشهدها الخطط الرامية إلى تعزيز القدرات الإحصائية للأنظمة الوطنية للإحصاء.

التوصيات الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

11. تعزيز الدعم الفني والمالي للدول الأعضاء من أجل تحديث نماذجها الإحصائية وتقليل تكاليف إنتاج البيانات الإحصائية، مع ضمان جودتها وموثوقيتها.

التوصيات الخاصة بوضع آليات لمراقبة جودة البيانات

التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء:

12. وضع وتفعيل استراتيجية خاصة بترسيخ الجودة وتعزيز القدرات في هذا المجال؛

التوصيات الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

13. تقديم دعم الفني الضروري لتعزيز القدرات في مجال جودة البيانات الإحصائية.

توصيات خاصة باستخدام مصادر البيانات غير التقليدية

التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء:

14. الاستخدام الأمثل لكافة مصادر البيانات التي تتيحها ثورة البيانات، بما في ذلك البيانات الضخمة، بهدف توليد إحصائيات رسمية وتطوير منهجيات ملائمة للتحليل؛

15. اعتماد الدول الأعضاء للتكنولوجيات النقلة وتعميمها على جميع أنواع المسوحات (مؤشر أسعار الاستهلاك، التعداد السكاني، العمالة، إلخ)؛

16. تشجيع المعاهد الوطنية للإحصاء على الانخراط في الانتقال الرقمي، على أن يطور كل معهد استراتيجيته الخاصة به.

التوصيات الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

17. مواكبة الدول الأعضاء في تحديث النظام الإحصائي الوطني من خلال مساعدتها في اعتماد التكنولوجيات الحديثة في العمليات الإحصائية؛

18. مؤسسة الممارسات الحميدة من خلال استحداث منصة معلوماتية تفاعلية تديرها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مثلاً، بهدف الاستفادة من المهارات والخبرات المكتسبة.

التوصيات الخاصة بتعزيز برامج الإحصائيات الأساسية

التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء:

19. تعزيز أنظمة التسجيل في الحالة المدنية عبر أعمال وتنفيذ البرنامج الأفريقي لتسريع وتيرة تحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية (APAI-CRVS)؛

التوصيات الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

20. تقديم المساعدة الفنية لإرساء البرنامج الأفريقي الخاص بالتسريع في وتيرة تحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛

21. وضع الأطر القانونية والتنظيمية والآليات التنظيمية الملزمة لضمان نفاذ أفضل إلى البيانات بما في ذلك البيانات الدقيقة، مع تحديد دور كل متدخل فاعل، وضمان التسرع على هوية الملفات وقواعد البيانات.

الملحق الثالث: جدول الأعمال

1. الجلسة الافتتاحية
 2. انتخاب المكتب
 3. المصادقة على جدول الأعمال وبرنامج العمل
 4. الظروف الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا: تحليل الوضعية على المستوى الإقليمي
 5. جلسة خاصة: اتفاق إحداث منطقة للتبادل الحر على مستوى القارة الأفريقية وتأثير ذلك على شمال أفريقيا
 6. اجتماع مخصص للخبراء: "ثورة البيانات في شمال أفريقيا: وضع البيانات في خدمة التحول الهيكلي"
 7. الأجندات الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة الأخرى
 8. المسائل النظامية
- 8.1 - الإطار الاستراتيجي المنقح للجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة 2018 - 2019
 - 8.2 - تقرير حول أنشطة مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا (أكتوبر/تشرين الأول 2017 - سبتمبر/أيلول 2018) وبرنامج العمل لسنة 2019
 - 8.3 - تحديد المواقع الاستراتيجية للمكتب:
 - عمالة الشباب والتنمية المستدامة في شمال أفريقيا
 - تنفيذ ومتابعة تحقيق أجندات 2030 و2063 في شمال أفريقيا
 - 8.4 - استكشاف مجالات جديدة للتدخل
 - حالة الاقتصاد الأزرق في شمال أفريقيا
 - التحليل المقارن لإدماج الهجرة في السياسات الوطنية الإنمائية
 9. إطلاق أول تقرير حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المغرب العربي
 10. النظر في توصيات اجتماع الخبراء المخصص لثورة البيانات في شمال أفريقيا واعتمادها
 11. النظر في تقرير وتوصيات لجنة الخبراء الحكومية الدولية واعتمادها
 12. تاريخ ومكان انعقاد الاجتماع المقبل للجنة الخبراء الحكومية الدولية
 13. أية مسائل أخرى
 14. اختتام الاجتماع.

الملحق الرابع: لائحة المشاركين

États membres/Membre States

Algérie/Algeria

1. M. Mohamed Amri
Directeur
Direction Générale de la Prévision et des Politiques
Ministère des Finances
Alger - Algérie
Tél. : +213 21 59 53 24
Fax : +213 550 30 92 42
Emails : mohamed.amri@mf.gov.dz
2. M. Abdelkrim Diaf
Sous-directeur
Organisations sous-régionales et de l'Intégration Continentale à la Direction Générale Afrique
Ministère des Affaires Etrangères
Alger - Algérie
Tél. : +213 21 50 45 45/+213 21 50 43 43
Mob. : +213 69 74 77 058
Emails : mess_nou@hotmail.com
3. Mme Nawal Lammari
Sous-directrice
Direction Générale des Relations Economiques et Financières Extérieures
Ministère des Finances
Alger - Algérie
Tél. : +213 21 59 56 46
Mob. : +213 552 164 828
Emails : Nawel.lammari@mf.gov.dz
4. M. Hamid Zidouni
Directeur Général Adjoint
Office National des Statistiques
Alger - Algérie
Tél : +213 21 77 78 38 / +213 (0) 21 63 99 74 / +213 21 77 78 54
+213 21 77 78 44 / +213 21 77 91 00
Fax : +213 (0) 21 77 78 30 / + 213 21 77 91 00
Email : ons@ons.dz / zidouni@ons.dz / zidouni@hotmail.com

Egypte/Egypt

5. Ms. Nesma El-Hamzawy
Senior international relations Specialist
Ministry of Planning, Monitoring and Administrative Reform
Cairo – Egypt
Tel : 201 008019146
Email : nesma-mohsen@hotmail.com

Maroc/Morocco

6. Mme Nezha Riki
Chef de la Division des Questions Economiques et Financières
Direction de la Coopération Multilatérale et des Affaires Economiques Internationales
Ministère des Affaires Etrangères et de la Coopération Internationale
Rabat - Maroc
Tél. : +212 537 67 61 24
Mob. : +212 610 58 79 80/ 661 43 97 75
Emails : riki@maec.gov.ma
7. M. Mohamed Hazim
Directeur de l'Observatoire National du Marché du Travail
Ministère du Travail et de l'Insertion Professionnelle
Rabat - Maroc
Tél. : +212 537 72 68 16/537 79 40 78
Mob. : +212 0 664 20 31 31
Emails : hazimoh2014@gmail.com
8. M. Abdellah Larhmaid
Conseiller à la Direction de la Coopération Multilatérale et des Affaires Economiques Internationales
Ministère des Affaires Etrangères et de la Coopération Internationale
Rabat - Maroc
Tél. : +212 537 76 11 25/23
Mob. : +212 649 80 79 37
Emails : a.larhmaid@maec.gov.ma
9. Mme Siham Souihel
Chargée des Relations avec les Institutions Internationales
Direction du Trésor et des Finances Extérieures
Ministère de l'Economie et des Finances
Rabat - Maroc
Tél. : +212 537 67 73 67
Mob. : +212 675 49 01 36
Emails : s.souihel@tresor.finances.gov.ma
10. M. Said Zyadi
Chef du Service des Statistiques Commerciales
Ministère de l'Industrie, du Commerce, de l'Investissement et de l'Economie Numérique
Rabat - Maroc
Tél. : +212 537 73 93 34
Mob. : +212 659 72 63 21
Emails : szyadi@mcinet.gov.ma /saidzyadi2015@gmail.com.ma

Mauritanie/Mauritania

11. M. Taleb Abderrahmane El Mahjoub
Directeur Général Adjoint
Office National de la Statistique
Nouakchott - Mauritanie
Tél : +222 45 25 30 70 / +222 45 25 50 31
Mob: +222 22 68 47 00
Email : tmahjoub@gmail.com

Soudan/Sudan

12. Mr. Mirgani Abdalla Indela Glood
Director of Economic Integration
Ministry of Finance and Economic Planning
Khartoum - Soudan
Mob: +249 91 28 19 001
Email: mglood99@gmail.com

Tunisie/Tunisia

13. Son Excellence M. Zied Ladhari
Ministre
Ministère du Développement, de l'Investissement et de la Coopération Internationale
Tunis - Tunisie
14. Mme Kalthoum Hamzaoui
Directrice Générale de la Coopération Multilatérale
Ministère du Développement, de l'Investissement et de la Coopération Internationale
Tunis - Tunisie
Mob. : +216 58 154 475
Emails : k.hamzaoui@mdci.gov.tn
15. M. Tarek Bouhlel
Conseiller des Services Publics chargé de la Coopération avec la BAD & les Organisation Régionales
Ministère du Développement, de l'Investissement et de la Coopération Internationale
Tunis - Tunisie
Tél. : +216 254 68 071
Emails : tarek.bouhlel@mdci.gov.tn
16. M. Habib Ben Moussa
Chargé de mission au Cabinet du Ministre, chargé de l'Economie Bleue
Ministère des Affaires Locales et de l'Environnement
Tunis - Tunisie
Tél. : +216 70 24 39 19
Email : habib.benmoussa@mineat.gov.tn
17. M. Chawki Jaballi
Conseiller des services publics, Directeur de la coopération avec les pays africains et l'Union Africaine
Direction Générale de la Coopération Économique et Commerciale
Ministère du Commerce
Tunis - Tunisie
Tél. : +216 22 45 83 84/+216 55 87 11 31
Email : chaouki.jaballi@gmail.com
18. Mme Faiza Kallel
Directrice Générale de la Promotion de la Formation Professionnelle et de l'Emploi
Ministère de la Formation Professionnelle et de l'Emploi
Tunis - Tunisie
Tél. : +216 92 09 60 11
Email : faiza.kallel@mfpe.gov.tn

19. M. Béchir Maghrebi
Directeur
Institut National de la Statistique
Tunis - Tunisie
Tél :
Fax : +216 71 79 25 59
Mob. : +216 22 93 30 50
E-mail : magherbi.bechir@ins.tn / zgoulli.mouna@ins.tn / ins@mdci.gov.tn
20. M. Faïçal Masmoudi
Directeur au Comité Général du Développement Sectoriel et régional
Ministère du Développement, de l'Investissement et de la Coopération Internationale
Tunis - Tunisie
Tél. : +216 98 26 65 87
Email : f.masmoudi@mdci.gov.tn
21. M. Fehd Trimech
Chargé de mission et Coordinateur Général
Secrétariat d'Etat à l'Immigration et aux Tunisiens à l'Etranger
Tunis - Tunisie
Tél. : +216 98 74 75 15 / +216 58 10 55 88
Email : fehd.trimech@social.gov.tn

EXPERTS

22. Mme Zahira Abed
Conseillère
Ministère des Affaires étrangères
Alger - Algérie
Tél : +(213) 21 50 45 45/ (+213) 21 50 42 47
Fax : +
Mob. : +213 56 12 03 912
Email : z.abedma@gmail.com
23. M. Mohammed Bakalem
Chef de la division des études économiques
Conseil national économique et social
Alger - Algérie
Tél : +213 21 54 11 38 / +213 21 54 21 17
Email : mohammed.bakalem@gmail.com / nadchent@gmail.com
Mob : +213 66 15 21 850
24. Ms. Doaa Abdelkhalek Mohammed Abdelkhalek
Senior Developer
Central Agency for Public Mobilization and Statistics
Cairo - Egypt
Tél : +202 24 02 30 31 / +202 24 02 42 29
Email : doaa_ab@capmas.gov.eg
Mob : +201 09 54 24 703
25. Ms. Amany Abdelkhalek Khalil Daoud
Director
Ministry of Planning, Monitoring and Administrative Reform
Cairo - Egypt

Email : amanyabdelkhalek@yahoo.com
Mob : +201 00 95 11 620

26. Mr. Moussa Ibrahim Moussa Mustafa
Board Member and Head of Data Management Working Group
Egyptian Sustainable Development Forum
Cairo - Egypt
Tél : +202 25 16 15 19 /245
Email : info@esdf.net / ghada_ahmadein@yahoo.com / eadly@hotmail.com
Mob : +201 00 68 12 423
27. Ms. Shereen Mohammed Ahmed Rageb
Team Leader of Database Administration
Central Agency for Public Mobilization and Statistics
Cairo - Egypt
Tél : +202 24 02 30 31 / +202 24 02 42 29
Email : shereen_r@capmas.gov.eg / shm272@yahoo.com
Mob : +201 02 20 17 344
28. Mr. Ahmed Amawi Robin Youssef
Commercial Counselor
Egyptian Commercial Service (ECS) Ministry of Trade and Industry
Cairo - Egypt
Tél. : +202 23 42 40 30/+202 23 42 15 51
Mob. : +201 11 23 43 509
Emails : amawi@ecs.gov.eg / techoff@ecs.gov.eg
29. M. Hassan Agouzoul
Senior Expert en développement durable et territorial
Conseil Economique, Social et Environnemental
Rabat - Maroc
Tél : + 212 538 01 03 43 / 23
Mob: +212 661 95 92 95
Email: h1.agouzoul@gmail.com / h.agouzoul@ces.ma
30. M. Mohamed Assouli
Chef de Division des projections et de la prospective
Haut-Commissariat au Plan
Rabat - Maroc
Tél : + 212 537 57 69 00 / Fax.: +212 537 57 69 13
Mob : +212 660 10 21 79
Email : m.assouali@hcp.ma
31. M. Kamal Gaanoun
Statisticien des enquêtes sur l'emploi
Direction de la statistique
Haut-Commissariat au Plan
Rabat - Maroc
Tél : + 212 537 77 32 44 / Fax.: +212 537 57 69 13
Mob : +212 643 45 38 40
Email : k.gaanoun@hcp.ma

32. M. Mustafa Terhzaz
Chef de la Division de l'Observatoire National de l'Environnement et du Développement Durable
Secrétariat d'Etat chargé auprès du Ministre de l'énergie, des Mines et du Développement Durable, chargé du Développement durable
Rabat - Maroc
Tél : + 212 537 56 46 82
Fax : +212 537 57 66 42
Mob : +212 661 34 79 92
Email : terhzaz_env@yahoo.fr
33. M. Abd El Aziz Bahah
Chef de Service de la cartographie et du SIG
Office Nationale de la Statistique
Nouakchott - Mauritanie
Tél : +222 45 25 30 70
Mob. : +222 26 30 62 36
Email : aziz_bahah@yahoo.fr
34. M. Alioune Gueye
Chargé d'Analyse à la Direction des Statistiques sur les Conditions de vie des ménages (DSCV/ONS)
Office National de la Statistique
Nouakchott - Mauritanie
Tél : +222 45 25 30 70
Fax : +222 45 25 51 70
Mob. : +222 44 51 43 48
Email : mmsbacar@gmail.com
35. M. Mohamed Saleh Sidna
Conseiller Technique
Direction de la Coordination de la SCAPP Ministère de l'économie et des Finances
Nouakchott - Mauritanie
Tél : +222 45 24 38 49
Mob. : +222 36 30 21 26
Email : sndah@hotmail.com
36. Mr. Isa Ali Baker Abbaker
Director
Central Bureau of Statistics
Khartoum - Soudan
Tél : +249 83 77 72 55
Mob : +249 11 34 19 693
Email : badaweena85@gmail.com / cooperationunit@gmail.com/ dg@cbs.gov.sd / info@cbs.gov.sd
37. Mr. Abbas Koriena Mohamed Elawad
Secretary General
National Council for Strategic Planning
Khartoum - Soudan
Tél : +249 183 79 80 79
Mob : +249 12 36 68 881
Email : korinasammani@yahoo.com

38. Ms. Magda Mohamed Elgaali Hamed
Statisticien, SDGs Dpt
Assistant - Manager
Administration of International Relations, Public Relations, Information and Sustainable Development - Department of Sustainable Development.
Central Bureau of Statistics
Khartoum - Soudan
Tél : +249 83 77 72 55
Mob : +249 99 24 60 363
Email : goda.07@hotmail.com / cooperationunit@gmail.com/ info@cbs.gov.sd / dg@cbs.gov.sd /
39. M. Mosbah Abaza
Ministère des Affaires locales et de l'Environnement
Tunis - Tunisie
Tél: +216 98385473
Email: mosbah.abaza@mineat.gov.tn
40. M. Riadh Abdenmour
Ministère des Technologies de communication et de l'Economie numérique
Tunis - Tunisie
Tél: +216 99209405
Email: riadh.abdenmour@tunisia.gov.tn
41. M. Belgacem Ayed
Président du Comité Général du Développement Sectoriel et régional
Ministère du Développement, de l'Investissement et de la Coopération Internationale
Tunis - Tunisie
Mob. : +216 98 65 02 21
Email : belgacem.ayed@mdci.gov.tn
42. Mme Alaya Becheikh
Directeur Général de Financement de l'Economie et de Suivi du Secteur Financier
Ministère du Développement, de l'Investissement et de la Coopération Internationale
Tunis - Tunisie
Email : alaya.becheikh@mdci.gov.tn
43. M. Bassim Hfaiedh
Ministère du Développement, de l'Investissement et de la Coopération Internationale
Tunis - Tunisie
Tel : +216 58646516
Email : hfaiedh.bessam@mdci.gov.tn
44. M. Mohamed Ben Hamouda
Agence Nationale de Protection de l'Environnement
Tunis - Tunisie
Tél: +216 93026311
Email: medhammouda@hotmail.com
45. Mme Noura Ben Mohamed Kasmi
Chef de Service de la coopération avec les pays africains et l'Union Africaine.
Direction Générale de la Coopération Économique et Commerciale
Ministère du Commerce
Tunis - Tunisie

46. Mme Rania Ben Nejeh
chef de service à la Direction Générale de la Promotion de
la Formation Professionnelle et de l'Emploi
Ministère de la Formation Professionnelle et de l'Emploi
Tunis - Tunisie
47. Mme Houda Boubakri
Chargé de mission au Cabinet
Secrétariat d'Etat à l'Immigration et aux Tunisiens à l'Etranger
Tunis - Tunisie
Mob. : +216 20 31 44 72
Email : houda.boubakri@social.gov.tn
48. M. Mounir Dakhli
Directeur à la Direction de la Coopération Internationale et Relations Extérieures
Ministère de la Formation Professionnelle et de l'Emploi
Tunis - Tunisie
Email : mounir.dakhli@mfpe.gov.tn/ dakhlimounir62@gmail.com
49. M. Hamed Daly Hassen
Professeur de l'enseignement supérieur-Agriculture et Economie
Rurale et Directeur Général à l'Observatoire National de l'Agriculture
Ministère de l'Agriculture, des Ressources Hydraulique et de la Pêche
Tunis - Tunisie
Mob. : +216 71 89 32 94
Mob. : +216 52 34 20 06
Email : dalyhassen.hamed@iresa.agrinet.tn
50. M. Mosaab Dergaa
Sous-directeur à la diffusion et responsable open data à l'INS
Institut National de la Statistique
Tunis - Tunisie
Fax : +216 71 79 25 59/ Mob. : +216 21 22 25 89
E-mail : dergaa.mosaab@ins.tn / ins@mdci.gov.tn / zgoulli.mouna@ins.tn
51. M. Nasreddine Dridi
Sous-directeur à la Direction Générale des Prévisions
Ministère du Développement, de l'Investissement et de la Coopération Internationale
Tunis - Tunisie
Email : nasreddine.dridi@mdci.gov.tn
52. M. Nejib Elkhelifi
Directeur Informatique et membre de l'équipe projet d'utilisation des technologies mobiles
Institut National de la Statistique
Tunis - Tunisie
Tél : +216 71 89 10 02 / Fax : +216 71 79 25 59
Mob. : +216 96 87 48 24
E-mail : elkhelifi.nejib@ins.tn / ins@mdci.gov.tn
53. M. Lotfi Fradi
Président du Comité Général des équilibres globaux et de la statistique
Ministère du Développement, de l'Investissement et de la Coopération Internationale
Tunis - Tunisie
Mob. : +216 53 16 92 12
Email : lotfi.fradi@mdci.gov.tn

54. Mme Raoudha Jaouani
Directeur au Comité Général du Développement Sectoriel et régional
Ministère du Développement, de l'Investissement et de la Coopération Internationale
Mob. : +216 21 80 78 73
Email : raoudha.jaouani@mdci.gov.tn
55. M. Samir Khedhira
Agence Nationale de Protection de l'Environnement
Tunis - Tunisie
Tél.: +216 71 233 600
Fax: +216 71 232 811
Mob: +216 97975288
Email: samirkhedhira@yahoo.fr
56. M. Kamel Labiadh
Agence nationale pour l'emploi et le travail indépendant
Ministère de la Formation Professionnelle et de l'Emploi
Tunis - Tunisie
Tel : +216 55405230
Email: labiadh.kamel@gmail.com
57. M. Mustapha Mezghani
Directeur Général
2CW/M&M Consulting
Tunis - Tunisie
Tél : +216 71 85 87 50 / Mob. : +216 98 32 16 96
Email : Mustapha.mezghani@planet.tn
58. M. Iyad Abid
Ministère du Développement, de l'Investissement et de la Coopération Internationale
Tunis - Tunisie
Tel : +216 21220491
59. M. Fathi Alkhmiri
Institut Tunisien des Etudes Stratégiques
Tunis - Tunisie
60. M. Mongi Ben Chabane
Institut Tunisien de la Compétitivité et des Etudes Quantitatives
Tunis - Tunisie
61. M. Mehdi Ben Haj
Ministère des Affaires locales et de l'Environnement
Tunis - Tunisie
Tél: +216 58176579
62. Mme Neila Ben Khelifa
Ministère du Développement, de l'Investissement et de la Coopération Internationale
Tunis - Tunisie
Email: neila.benkhelifa@mdci.gov.tn
63. Mme Mariem Ben Rhayem
Ministère du Développement, de l'Investissement et de la Coopération Internationale
Tunis - Tunisie
Tél: +216 58902408

64. Mme Ghaya Fatnassi
Ministère du Développement, de l'Investissement et de la Coopération Internationale
Tunis - Tunisie
Tél: +216 52312300
Email : ghaya.fatnassi@mdici.gov.tn
65. Mme Sana Haouari
Ministère des Technologies de Communication et de l'Economie Numérique
Tunis - Tunisie
66. M. Habib Lahouij
Ministère des Finances
Tunis - Tunisie
Tél: +216 98266307
Email: hlahouij@finances.tn
67. M. Slim Lasta
Ministère du Développement, de l'Investissement et de la Coopération Internationale
Tunis - Tunisie
Tél: +216 98916692
Email: slim.lasta@mdci.gov.tn
68. M. Chokri Mezghani
Ministère des Affaires Locales et de l'Environnement
Tunis - Tunisie
T: +216 22749362
Email: Chokri.mezghani@mineat.gov.tn
69. M. Hedi Saidi
Directeur Général
Institut National de la Statistique
Tunis - Tunisie
Tél: 50844501
70. M. Anis Zarmdini
Conseil National de la Statistique
Tunis - Tunisie
Tél: +216 98370845
Email: aniszarmdini@gmail.com

Corps diplomatique/ Diplomatic Corps

Ambassade du Royaume du Maroc en Tunisie

71. SE Mme Latifa Akharbach
Ambassadrice

72. M. Abderrahim Elqasmi
Tél : +216 58900612

Ambassade de la République d'Algérie en Tunisie

73. M. Ezzedine Bachad

Ambassade de la République Démocratique du Congo

74. M. François Manduakila
Tunis - Tunisie
Tél : +216 54665192
Email : francoismanduakila@yahoo.fr

75. Mme Matali Micheline
Deuxième Conseiller
Ambassade de la République Démocratique du Congo
Tunis - Tunisie
Tél : +216 50844889
Email : michelinematadi@gmail.com

Communauté économique régionale/ Regional Economic Community

Union du Maghreb Arabe (UMA)

76. M. Taieb Baccouche
Secrétaire Général
Union du Maghreb Arabe
Rabat - Maroc
Tél : +212 537 68 13 71 / 72 /73 / 74
Fax :+212 537 68 13 77
Mob : +212 641 42 42 42
Email : sg.uma@maghrebarabe.org/

77. M. Imed Ben Hadj Hamouda
Chef de division
Union du Maghreb Arabe
Rabat - Maroc
Tél : +212 537 68 13 71 / 72 /73 / 74
Fax : +212 537 68 13 77
Mob : +212 641 42 42 42
Email : imedbenhadjhamouda@gmail.com

78. M. Rabii Sakhi
Responsable du Service Statistique
Union du Maghreb Arabe
Rabat - Maroc
Tél : +212 537 68 13 71 / 72 /73 / 74 / 76
Fax :+212 537 68 13 77
Mob : +212 661 33 98 30
Email : statistiques.uma@gmail.com

Organisations internationales et régionales/International and Regional Organizations**Groupe de la BAD**

79. Mme Audrey Chouchane
Economiste
Groupe de la BAD
Tunis - Tunisie
Tél : +216 71 10 16 91
Mob. : +216 21 18 47 85
Email : a.chouchane@afdb.org

80. M. Salaheddine Saidi
Groupe de la BAD
Tunis - Tunisie
Tél: +216 92012863
Email: s.saidi@afdb.org

Délégation de l'Union européenne

81. M. Riccardo Mosca
Ministre Conseiller
Tunis - Tunisie
Tél : +216 71 960 330/216 71 139 257
Fax :+216 71 960 302
Mob. : +216 53 795 342
Email : Delegation-Tunisia@eeas.europa.eu
Riccardo.mosca@eeas.europa.eu

AFRISTAT

82. M. Paul-Henri Nguema Meyé
Directeur Général Adjoint
Observatoire Economique et Statistique d'Afrique Subsaharienne (AFRISTAT)
Bamako - Mali
Tél : +223 20 21 55 00 / +223 20 21 60 73 /+223 20 21 55 80 /+223 20 21 6071
Fax : +223 20 21 11 40
Mob : +223 66 74 14 40 / 757 14 414
Email : cosme.vodounou@afristat.org / nguemameye@afristat.org / afristat@afristat.org

Organisations patronales/ Employers Organizations

83. M. Samir Majoul
Président
Union Tunisienne de l'Industrie, du Commerce et de l'Artisanat
Tunis – Tunisie
Tel : +216 71 142 000

84. M. Maher Fki
Directeur Central Affaires Economiques
Union Tunisienne de l'Industrie, du Commerce et de l'Artisanat
Tunis – Tunisie
Tel : +216 71 142 000
Email : m.fkih@utica.org.tn

85. Mme Sheherazade Berrehouma
Directrice de la Coopération Internationale
Union Tunisienne de l'Industrie, du Commerce et de l'Artisanat
Tunis - Tunisie
Tél : +216 71 14 20 50 / Fax : +216 71 80 97 04
Mob.: ++216 98 41 51 05
Email : s.belaiba@utica.org.tn
86. M. Mustapha Abdelhadi
Fédération nationale du Cuir et chaussures
Union Tunisienne de l'Industrie, du Commerce et de l'Artisanat
Tunis – Tunisie
87. M. Khaled Sellami
Union Tunisienne de l'Industrie, du Commerce et de l'Artisanat
Tunis – Tunisie
Email : Khaled.sellami@lecnt.com

Institutions financières/ Financial Institutions

88. M. Sami Moulay
Directeur des Etudes économiques et de la Coopération
Banque Maghrébine d'investissement et de commerce extérieur
Tunis - Tunisie
Tél : +216 70 246 140
Mob. : +216 99 28 28 82
Email : sami.mouley@bmice-maghreb.org

Système des Nations Unies/ United Nations System

PNUD Tunisie/ UNDP Tunisia

89. M. Diego Zorrilla
Coordonnateur Résident
PNUD Tunisie
Tunis - Tunisie
Tél. : +216 31 37 91 10
Fax : +216 71 90 37 29
Direct : +216 71 90 07 94
Email : Diego.zorrilla@one.un.org / alia.ben-abdallah@undp.org
90. Mme Aida Robbana
Chef du Bureau du Coordonnateur Résident en Tunisie
PNUD Tunisie
Tunis - Tunisie
Tél. : +216 31 37 91 10
Fax : +216 71 90 37 29
Email : aida.robbona@one.un.org

PNUD Mauritanie/ UNDP Mauritania

91. Mme Salma Cheikh Melainine
Economiste
PNUD Mauritanie
Nouakchott - Mauritanie
Tél. : +222 45 25 24 09
Mob. : +222 26 20 60 00 /+222 47 09 68 46
Email : selma.cheikh.malainine@undp.org

FAO-Tunisie/ FAO Tunisia

92. M. Mohamed Amrani
Chargé du Bureau FAO en Tunisie et chargé de bureau sous-régional pour l'Afrique du Nord
Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture
Tunis - Tunisie
Tél. : +216 70 14 57 00
Mob. : +216 71 86 19 60
Email : mohamed.Amrani@fao.org
93. Mme Fatma Ezzahraa Bouallegui
Junior Policy Expert
Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture
Tunis
Tél. : +216 71 14 57 00
Mob. : +216 92 77 68 55
Email : Fatma.bouallegui@fao.org

OIT Tunisie/ ILO Tunisia

94. Mme Nawel Belhadj Tounsi
Point focal en Tunisie et Coordinatrice Nationale pour la Lybie
Organisation Internationale du Travail
Tunis - Tunisie
Tél : +216 93 122 290
Mob. : +216 23 22 14 15
Email : tounsi@ilo.org

Médias/ Media

95. M. Réda Ainar
Journaliste Reporter
Algérie Presse Service
Alger – Algérie
Tel : +213 66 19 31 355
Fax : + 213 23 56 96 47 / 63
Email: redaainar@hotmail.com
96. Mr. Adel Abdellatif Hussein Sabry Fayek
Editor Manager
Agency Middle East News Agency
Cairo - Egypte
Tél : ++202 22 60 69 64 /Mob: +201 11 49 94 244
Email: adelbensabry@yahoo.com
97. Mr. Mohamed Masaud Elhejaj
Head of Economic Department
Libya 218 news

Tripoli - Lybie
Mob. : +962 78 700 9016
Email : m.elhejaj@218tv.net

98. M. Salah Eddine Lemaizi
Journaliste
Les Inspirations Eco
Casablanca -Maroc
Tél : ++212 522 27 27 89
Mob: +212 669 50 35 60
Email: s.lemaizi@leseco.ma / salah.journaliste@gmail.com

99. M. El Hadj Ibrahima Dia
General Manager
Media Financial Afrik
Nouakchott - Mauritanie
Mob : +222 44 59 11 21
Email: ibrahima.dia@financialafrik.com

100. M. Khalid Eltigani Ahmed Elnour
Publisher & Editor
Elaff Newspaper
Khartoum - Soudan
Tél : +249 12 01 90 888
Mob: +249 91 23 54 788
Email: khalidtigani@gmail.com

101. Mme Amira Jenzri
Journaliste
Agence Tunis Afrique Presse (TAP)
Tunis (Tunisie)
Email : jenzriamira@yahoo.fr

Secrétariat de la Commission économique pour l'Afrique/ Economic Commission for Africa Secretariat
Addis-Abeba, Éthiopie

102. Ms. Josephine Marealle-Ulimwengu
SPOQD
Economic Commission for Africa
Addis Ababa – Ethiopia
Tél: +251 911201809
Email: ulimwenguj@un.org

103. Mr. Molla Hunegnaw Asmare
Officer-in-Charge of Data Technology Section/Statistician
Economic Commission for Africa
Addis Ababa - Ethiopia
Tel : +251 11 54 43 395
Mob: +251913825023
Email: hunegnaw@un.org

104. Mr. Simon Mevel
Economic Affairs Officer
ATPC
Economic Commission for Africa

Addis Ababa – Ethiopia
Tel: +251 115443695
Email: mevel@un.org

105. Mr. Ernest Cho Chi
Public Information Officer
Economic Commission for Africa
Addis Ababa - Ethiopia
Tel : +251 92 99 07 768
Email : chi@un.org

Consultants

106. M. Fathi El Lachheb, Consultant
107. Mme Houda Mejri, Consulante - Réviseur
108. M. Cheikh Sidi El-Moctar Sghair, Réviseur
109. Ms. Kenza Aggad, Research Fellow
110. Ms. Alaa Kolkaila, Research Fellow
**Bureau sous-régional de la CEA en Afrique du Nord/
ECA Subregional Office for North Africa**
Rabat, Morocco

Tel : +212 537 71 78 29- 537 71 56 13 - Fax : +212 537 71 27
E-mail : eca-sro-na@un.org / Site web: www.uneca-na.org

111. Ms. Lilia Naas Hachem, Director
112. Mr. Omar Ismael Abdourahman, Economist
113. Ms. Amal Elbeshbishi, Economist
114. Mr. Zoubir Benhamouche, Economist
115. Mr. Salem Sebbar, Knowledge Management Officer
116. Ms. Marieme Bekaye, In Charge of Sustainable Development
117. Mr. Isidore Kahoui, Economist/Statistician
118. Mr. Aziz Jaidi, Economist
119. Mr. Ibrahim Ayoub, Administrative and Finance Officer
120. Ms. Houda Filali Ansary, Communication Officer
121. Mr. Mohammed Mosseddek, Senior Research Assistant
122. Mr. Lahcen Hmad, Administrative Assistant
123. Ms. Aouatif El Arroud, Finance Assistant
124. Ms. Naima Sahraoui, Director Assistant
125. Ms. Amal El Korchi, Procurement Assistant

رسالة شكر وامتنان مرفوعة إلى سعادة وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي عن حكومة الجمهورية التونسية ورئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعة التقليدية

نحن المشاركون في أعمال الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية لمكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، المنعقد بتونس، في الفترة ما بين 30 أكتوبر/تشرين الأول الى 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، وعلى إثر انتهاء أعمال هذا الاجتماع، نرفع إلى سعادتكم أحر عبارات الشكر والامتنان على الحفاوة التي أحاطتنا بها الجمهورية التونسية خلال هذا اللقاء.

ويشرفنا أن ننهي إلى علم سعادتكم أن هذا الاجتماع ناقش الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي ساد في المنطقة خلال سنة 2017، والتطورات التي شهدتها اقتصادات دول شمال أفريقيا وكذلك الإجراءات والتدابير المتخذة لمواجهة آثار الأزمة العالمية على الأداء الاقتصادي. كما تناول حصيلة إنجاز برنامج عمل المكتب منذ أكتوبر/تشرين الأول 2017 إلى غاية سبتمبر/أيلول 2018 وبرنامج عمل المكتب لسنة 2019 وعرض أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتنفيذ ومتابعة الأجندات الإقليمية والدولية (2030 و2063) وغيرها من المواضيع الخاصة حول اتفاقية إحداث منطقة التبادل الحر القارية الأفريقية وأثرها على اقتصاديات شمال أفريقيا كما تم خلال هذه الدورة إطلاق وتقديم أول تقرير حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المغرب العربي.

وتمحور الاجتماع هذه السنة حول ثورة البيانات في شمال أفريقيا وكيفية وضعها في خدمة التحول الهيكلي من خلال اجتماع الخبراء المخصص لهذا الموضوع الهام لقياس وتقدير وتتبع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بدقة من أجل تقييم التقدم المحدث في مجال التنمية المستدامة وتوجيه خطط التنمية وإرشاد متخذي القرارات. ولقد تطرق هذا الاجتماع من خلال ورشات عمل خاصة تمحورت الى عدة مواضيع كتحسين النظم الإحصائية ودور التقنيات الجديدة في جمع وتحليل وتبادل المعلومات، وكيفية استخدام البيانات الإحصائية لتتبع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2063.

كما أصدر الاجتماع توصيات عملية موجهة الى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين القادم والذي سينعقد بالمملكة المغربية في مارس 2019، ترمي إلى التصدي إلى كافة التحديات داخل المنطقة وتشجيع النمو المدر للمزيد من فرص العمل والازدهار الاقتصادي والاجتماعي، والحد من جميع أشكال الميز والتفاوت، والتقليص من وقع الصدمات الخارجية، وسبل التكيف مع مقتضيات التكامل الإقليمي ومتطلباته.

وفي الختام نعبر لسعادتكم عن شكرنا وامتناننا على العناية الفائقة التي أحاطتنا بها وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي للجمهورية التونسية والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعة التقليدية والتي ما فتئت تشمل بها مكتب شمال أفريقيا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تونس العاصمة، تونس، في 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2018